الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب:

– خيراني حمزة

تقنيات عمل بطاقات الدفع الإلكترونية لتسوية المعاملات الخارجية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي

لجنة المناقشة:

شليق عبد الجليل	**أستاذ محاضر**	**رئيسا**
فوزي محيريق	**أستاذ محاضر**	**مشرفا**
بوشول السعيد	**أستاذ محاضر**	**مناقشا**

الموسم الجامعي: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الإهداء

قال تعالى" ولئن شكرتم لأزيدنكم "

اهدي تخرجي هذا الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي والدي العزيز عبد القادر

كذلك اهديها الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة الزهرة

و الى كل افارد الاسرة بأسمائهم : كمال ، العيد، مراد ، عزيز ، رشيدة ، نادية ، زهية، بسمة ،حياة ، ليلى الى اكل أبناء الاخوة و الاخوات : اسلام ، لميس ، اريج ، اكرم ، اياد ، الاء ، صابر ، سفيان، رميسة.

والى كل الأصدقاء كل بإسمه .

.

حمزة

شکر وعرفان

شـــكـــــر وعـــــرفـــان

الحمدلله الذي بإعانته اتممنا هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير إلى الدكتور المشرف فوزي محيريق على نصائحه القيمة وتوجيهاته أثناء إعدادنا المذكرة وعلى رحابة صدره وتقديمه العون بالقول و الفعل .

و أتقدم بالشكر أيضا الى كل اساتذتي في الكلية الذين ساعدوني كلما احتجت المساعدة و أخص بالذكر الدكتور فاتح سردوك الذي لا تكفي الكلمات لشكره

فلهم منا كل الاحترام و التقدير

حمزة

الملخـص

الملخص:

يعد تحديث نظام الدفع أولوية هامة لجميع الاقتصاديات ما دام أن وسائل الدفع التقليدية أصبحت أقل فاعلية في معالجة المعاملات لاسيما بظهور المصارف الإلكترونية، فالتطور التكنولوجي ساعد كثيرا في إنشاء وسائل دفع جديدة من بينها بطاقات الدفع الالكتروني، والتي من شأنها تسهيل مهمة تسوية المعاملات في المصارف. لكن وإلى غاية اليوم، لم تحقق نجاحا باهرا لدى المتعاملين والمصارف والمتعاملين الاقتصاديين على حد سواء، وهذا على الرغم من أنها تشكل ميكانزمات، دفع فعالة، مبسطة الاستعمال وقليلة التكلفة. وهذا راجع لعدة عوامل أهمها النقص في البنية التحتية والتكنولوجيا التخوف من البطاقة كأداة دفع جديدة والإبقاء أكثر على وسائل الدفع التقليدية والشيك مثالا. ختاما يواجه نظام الدفع الجديد من خلال بطاقات الدفع الإلكترونية تحديات هامة، تتمثل في توفير البنية التحتية الملائمة للاستغلال المثالي لهذه الوسيلة وكذا وضع إطار تنظيمي محكم.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع، بطاقات الدفع الإلكترونية، المصارف الإلكترونية.

Résumé

La mise à jour du système de paiement est une priorité importante pour toutes les économies, à condition que les méthodes de paiement traditionnelles deviennent moins efficaces pour le traitement des transactions.، Avec l'émergence des banques électroniques, le développement technologique a grandement contribué à la mise en place de nouveaux modes de paiement, notamment les cartes de paiement électroniques. Cela facilitera la tâche de règlement des transactions dans les banques. Mais à ce jour, les négociants, les banques et les négociants en économie n'ont pas eu beaucoup de succès, bien qu'ils constituent des mécanismes de paiement efficaces, simplifiés et à faible coût. Cela est dû à plusieurs facteurs, dont le plus important est le manque d'infrastructures et de technologies. En conclusion, le nouveau système de paiement au moyen de cartes de paiement électroniques se heurte à d'importants défis, à savoir mettre en place l'infrastructure appropriée pour une utilisation optimale de ce support et mettre en place un cadre réglementaire

Mots-clés: système de paiement, cartes de paiement électroniques, banques électroniques.

Summary

The modernization of the payment system is an important priority for all economies as long as traditional payment methods have become less effective in processing transactions, especially with the emergence of electronic banks. Technological development has greatly helped in the establishment of new payment methods, including electronic payment cards, which will facilitate the task of settling transactions in banks. To date, however, it has not been a great success for dealers, banks and economic dealers alike, although it is an efficient, user-friendly, inexpensive payment mechanism. This is due to several factors, the most important of which is the lack of infrastructure and technology. In conclusion, the new payment system through electronic payment cards faces important challenges, in terms of providing the appropriate infrastructure for the optimal use of this medium as well as the development of a regulatory framework

Keywords: Keywords: payment system, electronic payment cards, electronic banks.

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويـات:

العنـــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	II - I
فهرس الأشكال	III
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	**أ– د**
الفصل الأول: بطـــاقـات الـــدفع الإلكترونية واستـــخداماتها في مـــجال المـــعاملات التـــجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية بطاقات الدفع الإلكترونية	3
المطلب الأول: مفهوم بطاقات الدفع الالكتروني	3
المطلب الثاني: خصائص بطاقات الدفع الالكتروني	5
المطلب الثالث : أنواع بطاقات الدفع الالكتروني	7
أولا: بطاقة الدفع	7
ثانيا: بطاقة السحب الآلي	8
ثالثا: بطاقة الشيكات	8
رابعا: بطاقة الصرف البنكي	9
خامسا: بطاقة الانترنت	9
سادسا: بطاقة الائتمان	9

المبحث الثاني: المواصفات و المزايا و المتدخلون في بطاقات الدفع الإلكترونية .	10
المطلب الأول: المواصفات التقنية لبطاقات الدفع الالكتروني	10
أولا: المكونات الشكلية	10
ثانيا: المكونات الفنية والمادية	10
ثالثا: المكونات المعلوماتية	11
رابعا: المكونات التأمينية	11
المطلب الثاني : الأطراف المتدخلة في استخدام بطاقات الدفع الالكتروني	12
أولا: البنك المصدر لبطاقات الدفع الالكترونية	12
ثانيا: المنظمات المصدرة لبطاقات الدفع الالكترونية	14
ثالثا: التاجر	16
رابعا: حامل البطاقة	16
المطلب الثالث: مزايا بطاقات الدفع الالكترونية	17
أولا : بالنسبة لحاملها	17
ثانيا: بالنسبة للتاجر	17
ثالثا: بالنسبة لمصدرها	18
المبحث الثالث : انعكاسات التعامل ببطاقات الدفع الإلكترونية على المعاملات المصرفية	18
المطلب الأول: بروز الصيرفة الالكترونية	18
أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية	18
ثانيا: اهداف الصيرفة الالكترونية	19
ثالثا: أنماط المصارف الالكترونية	19

المطلب الثاني: بطاقات الدفع كآداة لتسوية المعاملات التجارية	20
المطلب الثالث: مخاطر المعاملات المصرفية ببطاقات الدفع الالكترونية	22
خلاصة الفصل.	27
الفصل الثاني: التتبع العملي لبطاقات الدفع الإلكترونية وآليات عملها بنـــك القـــرض الشعـــبي الجـــزائري	
تمهيد	29
المبحث الأول: تقديم كل القرض الشعبي الجزائري وشركة satim	30
المطلب الأول :لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري	30
المطلب الثاني: وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري	32
المطلب الثالث: عرض وتشخيص لدور شركة satim	33
أولا: مفهوم شركة satim	33
ثانيا: مهام شركة satim	34
ثالثا: الشبكة النقدية المشتركة	34
المبحث الثاني : بطاقات الدفع الالكترونية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري	36
المطلب الأول: تجربة القرض الشعبي الجزائري مع بطاقات الدفع الالكترونية	36
أولا: المرحلة التجريبية	36
ثانيا:معطيات حول المرحلة التجريبية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري	37
ثالثا: مرحلة الانتشار و التوسع	39
رابعا: التعاملات بالبطاقات البنكية خلال مرحلة التوسع و الانتشار	39
المطلب الثاني: بطاقات الدفع الالكترونية المصدرة من القرض الشعبي الجزائري	40
أولا: بطاقات CPA/CIB	40

ثانيا: بطاقات CPA/VISA	42
المطلب الثالث: المزايا التي تقدمها بطاقات CPA CARD والعراقيل التي تواجهها	44
أولا: اهم المزايا التي تقدمها	44
ثانيا: اهم العقبات التي يواجهها القرض الشعبي الجزائري في تطوير خدمات بطاقات الدفع الالكترونية	45
ثالثا: دور بطاقات الدفع الالكترونية في تسوية المعاملات الخارجية بالقرض الشعبي الجزائري	46
خلاصة الفصل.	48
الخاتمة	49
قائمة المصادر والمراجع	54
الملاحـــــق	60

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنـوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول مساهمة البنوك في راسمال SATIM	**33**

قائمة الملاحق:

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	نموذج لبطاقة CPA CIB CLASSIQUE	60
02	نموذج لبطاقة CPA CIB GOLD	60
03	نموذج لبطاقة CPA CIB CORPORATE	61
04	نموذج لبطاقة CPA CIB CIB CORPORATE PLUS	61
05	نموذج لبطاقة CPA VISA	62
06	نموذج لبطاقة CPA VISA GOLD	62
07	مطوية توضيحية لبطاقة CPA CIB CORPORATE	63
08	مطوية توضيحية لبطاقة CPA CIB CIB CORPORATE PLUS	64
09	نموذج قعد لبطاقة CPA/CIB CORPORATE	65

المـقدمة

يشـهد العـالم اليـوم العديـد مـن التطـورات والتغيرات الحديثـة في مجـال التكنولوجيـا والمعلومـات، إذ انـه اتجـه نحـو مـا يعرف بالاقتصـاد الرقمـي، هـذا الأخير الـذي يمثل ثـورة تنظيمية واجتماعية واقتصـادية كبرى؛ ويعتمـد الاقتصـاد الرقمـي على الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات، وتتصف بيئة الأعمال المصرفية المعاصرة بأنها بيئة عصر المعلومات أو بصورة أكثر تحديدا عصر تكنولوجيا المعلومات.

وظهرت فكرة المصارف الالكترونية وهي الفكرة الأمثل التي تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من الظواهر التي أفرزهـا التقـدم التكنولـوجي، والتى تهـدف إلى تحقيـق السـرعة في تنفيـذ العمليـات المصـرفية(المالية)، كالتحويـل الالكـتروني للأمـوال ووسـائل الـدفع الالكترونيـة وغيرهـا وكـذا كـل مـا يتعلـق بمعـاملات التجـارة الخارجيـة. ومـع ظهـور العولمـة واتسـاع نطاقها أصبحت تكنولوجيا المعلومات تمثل سلاحا تنافسيا قويا لأي مصرف، وأصبحت التطورات التكنولوجية تفرض نفسـها بقـوة في كـل المجتمعـات وعلـى جميـع الأصـعدة فقـد أصـبحت لسـرعة نقـل المعلومـات أهميـة بالغـة في الحيـاة الاقتصادية لذلك سعت المصارف للتكيف مع هذه المستجدات المصرفية الالكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة.

وتعمل المصارف الالكترونية على مواكبة التطورات والمستجدات لضمان النجاح والاستمرار، لذا فإنها تسعى إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة، كتطوير أنظمة الدفع من أنظمة دفع تقليدية إلى إلكترونية أي الانتقال السريع من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام، وقد بات أمرا مسلما به بهدف تطوير القطاع المصـرفي وعصـرنته، ولإعـادة تركيـب بنيتهـا وأسـاليب نشـاطها كـان لابـد مـن ابتكـار وإدخـال وسـائل وتقنيـات تنظيميـة متطـورة وخاصـة في نظـام الـدفع الالكـتروني الـذي أصـبح يشـكل عـاملا أساسـيا في المعـاملات المصـرفية، هـذا أدى إلى ظهور أنظمة دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل وذات أهمية بالغة .

ويسعى الاقتصاد الجزائري من خلال بنوكه الى اعتماد طرق التسيير وإدارة العمليات المالية الكترونيا وعملت الجزائر منذ الثمانينات على بذل جهود وإصلاحات عميقة على مستوى النظام المصرفي والمالي ختمت بقانون النقد والقرض 90-10، سمحت للبنـك المركزي بالاستقلالية وللبنـوك التجارية تطـوير منتجاتها وفـق مـا تتطلبـه المنافسـة في اقتصـاد السـوق محليـا ووطنيـا ودوليـا، وبتطلعـات جديـدة للمضـي قـدما في مجـال عصـرنة البنـوك وتطويرهـا وخاصـة باسـتعمال وخاصة باستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

وبنك القرض الشعبي الجزائري من أحد المصارف التي تسعى جاهدة لأجل تحديث خدماته كإدخاله أنظمة دفع وتحويل إلكترونية.

إشكالية الموضوع:

بظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال قامت المصارف باستغلال التطور التكنولوجي من أجل تحديث أنظمة الدفع، ونتج عن هذه العمليات خلق نظام الدفع الكتروني وبصفة خاصة بطاقات الدفع الإلكترونية التي يمثل الصورة المتطورة لها. ومن هنا تبرز أهمية التحكم التام في تقنيات عمل وسائل وأنظمة الدفع الحديثة والمتطورة وأهمها بطاقات الدفع في البنوك مما يساهم في تعزيز القدرة على تسوية المعاملات الخارجية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة بطاقات الدفع الإلكترونية في تسوية المعاملات الخارجية؟

وللإجابة على هذه المشكلة نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هو المقصود ببطاقات الدفع الإلكترونية ؟
2. ما هي تقنيات عمل بطاقات الدفع الإلكترونية؟
3. كيف تساهم بطاقات الدفع الالكتروني في تسوية المعاملات الخارجية ؟
4. هل يستغل القرض الشعبي الجزائري بطاقات الدفع الإلكترونية في تسوية المعاملات الخارجية؟

لمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات نعتمد على الفرضيات الآتية:

1. بطاقات الدفع الإلكترونية هي وسائل دفع حديثة كبديل للنقد وتعطي لحاملها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني من مصدر هذه البطاقة وكذلك الوفاء بقيمة مشترياته من سلع وخدمات.
2. تعمل بطاقات الدفع الإلكترونية بتقنيات حديثة معتمدة على تكنولوجيا الاعلام والاتصال تمكن المتعاملين من دفع وتحويل الأموال عن طريق موزعات آلية وباستخدام الأنترنت.
3. تسهل بطاقات الدفع الالكتروني في المعاملات الخارجية من خلال سهولة التحويل والدفع المالي لتسوية الالتزامات المالية المختلفة عبر العالم.
4. البنوك الجزائرية لا تتعامل بوسائل الدفع الالكترونية الحديثة وبقيت تعتمد على الطرق التقليدية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ميول ورغبة الباحث في دراسة هذا الموضوع.
- الكشف عن الدور الجديد الذي باتت تلعبه بطاقات الدفع الالكتروني
- التعرف على حيثيات تقنيات عمل بطاقات الدفع الالكتروني

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. التعرف على بطاقات الدفع الالكتروني وتركيبتها التقنية وطريقة عملها ومميزاتها.
2. معرفة مدى مساهمة بطاقات الدفع الالكتروني في تسوية المعاملات الخارجية
3. التعرف العملي على آليات بطاقات الدفع الالكترونية في بنك القرض الشعبي الجزائري.

أهمية الموضوع:

تشكل بطاقات الدفع الالكتروني وسيلة أساسية في مجال تسوية المعاملات بفعل التطور العلمي والتقني بالنظر لاستخدامها في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية لتحقيق الأهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة.

وتزداد أهمية هذه الوسيلة التي تساهم في تسوية الصفقات بسهولة وتحقق للمصارف عوائد وأرباح من جهة وتقلل التكاليف والأخطار من جهة أخرى وتحقق رضا العملاء وراحتهم، مما ينعكس ايجابيا على جميع الأطراف.

الإطار الزماني والمكاني:

المكان الذي تمت فيه الدراسة الميدانية هو بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي والإطار الزماني الذي تم فيه تتبع تقنيات عمل بطاقات الدفع الالكترونية كانت سنة 2019 م.

منهج البحث:

من أجل دراسة هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة اتبعت المنهج الوصفي لسرد مختلف المفاهيم وكذا للوصول الى نتائج تطبيقية من خلال الدراسة الميدانية.

أما فيما يخص أدوات البحث والدراسة فقد اعتمدنا في الجزء النظري من هذا البحث على المسح المكتبي لمجموعة المراجع المتنوعة ما بين الكتب والمقالات والرسائل والملتقيات والمناشير، إضافة إلى استخدام مواقع حديثة ومتنوعة لشبكة الانترنت.

أما عن أدوات الدراسة الميدانية، فتم اعتمادنا على جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية وكذا دراسة أهم الوثائق ذات الصلة بالموضوع.

صعوبات الدراسة:

1. ضيق الوقت مما يصعب الإلمام بجوانب الموضوع.
2. نقص المراجع النظرية سواء في المكتبة أو في مواقع الأنترنت.
3. حداثة الموضوع وقلة وجود أبحاث تطبيقية في الموضوع.
4. تحفظ كبير من طرف مسؤولي المؤسسة قيد الدراسة في الإجابة عن الأسئلة.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى بطاقات الدفع الالكترونية واستخداماتها في مجال المعاملات التجارية وفي الفصل الثاني التتبع العملي لبطاقات الدفع الإلكترونية وآليات عملها بنـك القـرض الشعـبي الجـزائريوتوج بحثنا بخاتمة حاولنا فيها اختبار كل الفرضيات؛ وإعطاء مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية وانتهت بمجموعة من التوصيات ختمت بآفاق للبحث.

الفصل الأول

بطـــاقـــات الـــدفع الإلكترونية

واستـــخداماتها في مـــجال المـــعاملات التـــجارية

تمهيـد:

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية الطريقة التي من خلالها يستطيع الفرد دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها. وقد تطورت وسائل الدفع الإلكترونية على مر الأزمنة تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية. فقد بدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية مثل الذهب والفضة وبسبب محدودية هذا النظام، بدأ استخدام النقود الورقية التي تستمد قيمتها من إلزام الحكومات باستخدامها لها ثم ظهرت بعد ذلك نتيجة التقدم التكنولوجي وسائل الدفع الإلكترونية التي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية، وهي الأخرى توجد على أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية وكذا مع حجم الطلب الخاص بكل أداة.

سواء تقبلنا هذه الوسيلة في المعاملات التجارية ام لم نتقبلها لا يمكن انكار مدى انتشارها واتساعها اللامحدود والتي أصبحت في الدول المتقدمة اقتصاديا الأداة الأولى في تسوية التعاملات التجارية.

وبهدف معرفة ماهية وسائل الدفع الإلكترونية وتقنيات عملها وكيفية مساهمتها في تسوية التعاملات التجارية تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث.

- **المبحث الأول: ماهية بطاقات الدفع الإلكترونية**
- **المبحث الثاني: المواصفات والمزايا والمتدخلون في بطاقات الدفع الإلكترونية**
- **المبحث الثالث: انعكاسات التعامل ببطاقات الدفع الإلكترونية على المعاملات المصرفية**

المبحث الأول: ماهية بطاقات الدفع الإلكترونية.

عرف الانسان طيلة تاريخه تطورات مست كل جوانب حياته، وصولا الى الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات اقتصادية وسياسية و اجتماعية و غيرها وصولا الى الثورة المعلوماتية والتي غيرت مفاهيم الانسان حول الزمان والمكان.

فالمعاملات التجارية التي كانت تستغرق الوقت والجهد والمال الكثير أصبحت اكثر ليونة و سهولة، فالتحويلات المالية مثلا أصبحت تسوى في اللحظة التي تتم فيها المعاملة التجارية مهما كانت المسافة التي تبعد بين طرفي المعاملة التجارية. هذه التقنيات أصبحت تسمى بوسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم بطاقات الدفع الإلكترونية

قبل الشروع في تعريف بطاقات الدفع الإلكترونية لابد من المرور بمفهوم وسائل الدفع الإلكترونية و التي عرفت كما يلي:

تعرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي : " تعتبر كوسائل دفع كل الوسائل التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كانت الوسيلة التقنية المستعملة[1]."

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون" بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد، وكذا التطورات التكنولوجية. وقبل أن تتدخل التكنولوجيا التكنولوجيا فإن هذه المميزات المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال استعمال وسائل الدفع في بلد ما [2].

اذن وسائل الدفع هي الواسطة بين طرفين او أكثر في معاملة تجارية مستخدمين في ذلك وسيلة تكنلوجيا.

ومن هنا نلج الى تعريف بطاقات الدفع الإلكترونية:

1المادة 3-311 لـ قـانون النقـد والقـرض، رقـم 90-10 ،بتـاريخ 14 أفريـل 1990 ،الصـادر بالجريـدة الرسميـة، العـدد 1 16 ،السـنة السـابعة والعشـرين، بتـاريخ 18 أفريـل 1990.

2حميـزي سـيد أحمـد: تحـديث وسـائل الـدفع كعنصـر لتأهيـل النظـام المصـرفي الجزائـري ، رسـالة ماجسـتير ، قسـم العلـوم الاقتصـادية ، فـرع التحليـل الاقتصـادي ، كليـة العلـوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 14

ليس من السهل إعطاء تعريف محدد لبطاقة الدفع الإلكترونية، وهذا راجع إلى تعدد صورها وأنواعها من جهة، ومن جهة أخرى فإنه تتولد عنها علاقات متعددة ومتشابكة يصعب إخضاعها لمفهوم واحد، كما أن التشريعات المختلفة لم تحاول تعريفها حيث أنها من النظم المستحدثة في الاعمال المصرفية لذا فسأحاول تعريفها فقهيا ثم تعريفها تشريعيا، ومن ثم استخلاص تعريف جامع.

من بين التعريفات الواردة بشأن بطاقة الدفع الإلكترونية نجد:» البطاقات التي ينحصر دورها في كونها أداة الوفاء بثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها حامل البطاقة من بعض التجار المقبولين لدى الجهة المصدرة للبطاقة1. »

وفي تعريف آخر:» بطاقات تصدر بواسطة مؤسسة مالية باسم أحد الاشخاص وتقوم تلك البطاقة بوظيفتي الوفاء والائتمان، أي أن حاملها يملك إمكانية تتبع سداد المبالغ التي استخدمها في الاعتماد المفتوح من جانب مصدر البطاقة. » 2

وهناك من عرفها من وجهة نظر مصرفية بقوله: "أداة مصرفية بلاستيكية كبديل للنقد والائتمان في نفس الوقت وتعطي لحاملها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني من مصدر هذه البطاقة وذلك للوفاء بقيمة مشترياته من سلع وخدمات لدى التجار المتعاقد معهم المصدر بقبول الوفاء بالبطاقات مقابل توقيع الحامل للتاجر على إيصال بقيمة التزاماته على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك مصدر البطاقة، ويتعين على حامل البطاقة سداد القيمة لمصدرها خلال أجل معين متفق عليه وال تمنح هذه البطاقات الإلكترونية بعد تأكد مصدرها من وجود ضمانات كافية (شخصية أو عينية) تتناسب مع الحد المصرح به للبطاقة".

و يعرف الدفع الإلكترونية على انه " عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن سلعة او خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، و ارسال البيانات عبر خط تلفوني او شبكة ما او أي طريقة لإرسال البيانات " 3

1 عماد علي خليل، الحماية الجزائية لبطاقات الوفاء، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2000،ص 7.

2 جلال عايدة الشورة، وسائل الدفع الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن،2008 ،ص 22.

3 ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العبد اللات ، الصيرفة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ،2007 ص 25

هي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة وتتميز هذه البطاقات أنها توفر الوقت والجهد للعملاء وكذلك زيادة إيردات البنك المصدر لها1"

ويمكن استخلاص تعريف شامل لبطاقات الدفع الإلكترونية وهو: انها كل وسيلة لتسوية المعاملات التجارية الكترونيا، بحيث تكون هذه الوسيلة مقبولة لدى الطرفين وتنقل بموجبها المبالغ المالية من المشتري الى البائع وتحقق الرضى للمتعاملين بها و العوائد المالية لمصدريها.

المطلب الثاني: خصائص بطاقات الدفع الإلكترونية

النقد الإلكترونية هو عبارة عن مستودع للقيمة النقدية يحتفظ به على شكل رقمي بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات ويتميز هذا النقد بمجموعة متنوعة من الخصائص وهي:

- انه يسمح بتحويل القيمة الى شخص اخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.
- انه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كشبكة الانترنت او الاتصال اللاسلكية.
- انه يناسب التعاملات قليلة القيمة لان نفقات التبادل تكون عادة عند حدودها الدنيا، فلا جدال في ان نفقة استخدام النقود الإلكترونية تحدد انتشارها، فيتعين ان تكون هذه النفقة متناسبة من قيمة السلعة او الخدمة محل التبادل فلا مجال لفرض نفقة عالة على تعاملات لا تتجاوز قيمتها دولار واحد او عدة دولارات.

1 أمير فرج يوسف، الجرائم التجارية الالكترونية وأساليب مكافحتها " وكيفية حماية المستهلك الإلكترونية وأطراف العقد .الإلكترونية التجاري، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2013 ، ص 139

- انه يتميز بكون التعامل به متاحا في كافة الأوقات و الظروف ليتناسب مع الطبيعة الكونية للأنترنت و ما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية مع اختلاف التوقيت من بلد لآخر، فا يمكن في ظل هذا التطور التسامح مع انقطاع او توقف النظام الذي يتيح تسوية المدفوعات باستخدام النقود الإلكترونية .1

من خلال هذه العناصر يمكن الولوج الى خصائص بطاقات الدفع الإلكترونية:

من خلال التعريفات التي سبق لنا التطرق إليها، يتضح لنا بأن بطاقات الدفع الإلكترونية باعتبارها وسيلة من وسائل الوفاء الإلكترونية تتميز بعدة خصائص عن وسائل الوفاء التقليدية ويمكننا إبراز أهميتها فيما يلي:

1. "البطاقة تعد أداة لوظيفة الائتمان، إن مجرد الحصول على هذه البطاقة يعطي لحاملها التمتع بفترة ائتمان على مشترياته، والحصول على خدمات دون القيام بالدفع الفوري للنقود، وهذا ما لا نجده في اية وسيلة أخرى من وسائل الدفع التقليدية "2
2. انخفاض تكاليف التعامل بالبطاقة، رات البنوك في الوفاء الإلكترونية بواسطة البطاقة، وسيلة لخفض نفقاتها العامة بصفة عامة ونفقات معالجة الشيكات بصفة خاصة ويأتي خفض هذه النفقات بداية من الاقتصاد في استخدام الورق وهو اجراء التعامل بالبطاقة ويسند الجزء الاخر ال الالات التي تقوم بمعالجة العمليات المنفذة بالبطاقة، و ادخال البيانات الى الحاسب بطريقة الكترونية 3
3. البطاقة سهلة الاستعمال ولا تشغل حيزا و تحظ بالقبول العام: تعتبر عملية الوفاء بالبطاقة عملية سهلة ولا تستغرق عدة ثواني، بل انها اسرع من عد النقود اذا كان المبلغ كبيرا كما ان البطاقة خفيفة الوزن

1عـادل احمـد جشـيش ، "اساسـيات الاقتصـاد النقـدي و المصـرفي : دراسـة للمبـاديء الحاكمـة لاقتاديـات اللنقـود و البنـوك و الائتمـان " دار الجامعـة الجديـدة ، د ط ن الازاريطية ، مصر ، 2004 ص 318

2 عبد الكريم الردايدة ، جرائم بطاقات الائتمان دراسة تطبيقية ميدانية ، ط 1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص 13

3 محـمد حمـدان الجهـني ، المسـؤولية المدنيـة عـن الاسـتخدام غـير المشـروع لبطاقـات الـدفع الإلكترونيـة ، ط 1 ، دار المسـيرة للنشـر و التوزيـع و الطباعـة ، الأردن ، 2010 ، ص 41

وصغيرة الحجم و لا تشغل حيزا داخل الجيب عكس النقود كما ان البطاقة تحظى بالقبول العام لدى التجار و يثقون بها1

و يمكن استخلاص جملة من الخصائص التي تتميز بها بطاقات الدفع و السحب و التحويل الإلكترونية وهي:

انها بطاقة ذات مواصفات تقنية حديثة من حيث مستويات الأمان و كذا ميزات خفة الوزن وسرعة أداء مهامها مما يجعلها واسعة الانتشار وسط عملاء البنوك.

المطلب الثالث: أنواع بطاقات الدفع الإلكترونية

أولا: بطاقة الدفع (بطاقة الوفاء) debit card

تخول هذه البطاقة لحاملها تسديد مقابل مشترياته من سلع او خدمات ، حيث يتم ذلك المقابل من حساب العميل الى حساب التاجر ، و تعتمد هذه البطاقة على وجود ارصدة فعلية للعميل لدى البنك، لذلك فهي لا تتضمن أي نوع من الائتمان ، و من امثلة هذا النوع من البطاقات ، البطاقة الزرقاء الفرنسية la carte bleu التي يتم التأكد من صلاحيتها بتمريرها على جهاز مهمته الاطلاع على صحة بيانات البطاقة مع التأكيد على وجود الرصيد الكافي لسداد المعاملة .

كما يتم الوفاء عن طريق هذه البطاقة بواسطة تقديم العميل بطاقته للتاجر الذي يأخذ جميع بياناتها بالتفصيل و يدونها عنده، ثم يصدر التاجر فاتورة بقيمة السلعة او الخدمة من ثلاث نسخ يوقع عليها العميل، و ترسل احدى هذه النسخ للجهة مصدرة البطاقة و أخرى للعميل و الأخيرة يحتفظ بها التاجر لديه .2

1 مجد حمدان الجهني،مرجع سابق، ص42

2 جميل عبد الباقي الصغير ، القانون الجنائي و التكنولوجية الحديثة – الكتاب الأول – الجرائم الناشئة عن استخدام الحسب الالي 2012 ، ص 33

ثانيا: بطاقة السحب الآلي CASH CARD

يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه و يتم إصدارها من جانب البنك رغبة في عدم وجود زحام على شباك الصرف ، و كذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون فيها البنك مغلقا ، و عن طريق إدخال هذه البطاقة في الصراف الآلي الخاص بالبنك و إدخال الرقم السري و هو يتكون في الغالب من أربعة أرقام عن طريق الضغط على لوحة المفاتيح الموجودة بجهاز الصراف الآلي يظهر على شاشة الجهاز عدة اختيارات للعميل ، مما يتيح للعميل تحديد المبالغ المراد سحبها ، و يحرر الصراف الآلي فاتورة أو كشف بالأموال المسحوبة من قبل العميل مبينا فيها مكان و تاريخ الائتمان ، و ذلك لأن العميل يسحب نقود من رصيده لدى البنك1

ثالثا: بطاقة الشيكات CHEQUE GUARANTEE CARD

يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة ، و تحتوي هذه البطاقة عادة اسم العميل وتوقيعه و رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل ، و يقوم العميل بإبراز البطاقة للمستفيد و التوقيع على الشيك إضافة إلى التأكد من مدة صلاحية البطاقة البطاقة للاستعمال ، و إذا تحققت هذه الشروط ، و بخاصة تحرير الشيك وفقا للحد الأقصى المسموح به ، و كتابة رقم البطاقة على ظهر الشيك و صحة توقيع الساحب ، فإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه و ظهور هذه البطاقة جاء نتيجة سوء ظن و عدم ثقة التجار بالشيكات التي يصدرها اشخاص لا يعرفونهم .2

1 محمد حسين منصور :المسؤولية الإلكترونية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – 2003 ، ص 135

2 محمد حسين منصور :المسؤولية الإلكترونية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية– 2003 – ، ص 135 .

رابعا: بطاقة الصرف البنكي CHARGE CARD

تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب في الحال ، على أن يتم التسديد بصورة لاحقة ، فهي لا تتضمن أي معني للائتمان بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له و لا يتحمل جراء ذلك أي فوائد في الفترة ما بين الشراء و السداد ،ولا تتجاوز فترة الائتمان فيها مدة الشهر حيث أن المحاسبة فيها تتم شهريا ، و في حال تأخر العميل عن السداد خلال الفترة المحددة فان البنك يحمله فوائد تتراوح بين 1.5 بالمئة و1.75 بالمئة شهريا .1

خامسا: بطاقة الانترنت ITERNET CARD

أصدرت شركة ماستركارد وفيزا كارد بطاقة خاصة بالتسوق عبر الانترنت، وتتميز إنها لا تستخدم في عملية الشراء المباشر، و إنما يقتصر استخدامها على الشراء أو التسوق عبر الانترنت هذا النوع من البطاقات محدد بمبلغ صغير نسبيا، مما يقلل المخاطر التي يتحملها صاحبها في حال تم التعرف على رقم البطاقة و استخدامها دون إذنه 2

سادسا: بطاقة الائتمان CREDIT CARD :

هي بطاقة تمكن العميل من الحصول على السلع و الخدمات من محلات و أماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة و يقوم البائع بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان فيسدد قيمتها له ، و يقدم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري و المتعامل لا يدفع أي فوائد على هذا الائتمان في حال سدد خلال الأجل المحدد و قد يستخدم العميل هذه البطاقة بصورة تعسفية كالسحب من

1 سعودي محمد توفيق : بطاقات الائتمان – الطبعة الأولى – دار الأمين للطباعة – مصر– 2001 ص 15

2 محمد أمين الرومى" : التعاقد الإلكترونية عبر الانترنت – الطبعة الأولى – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية 2004ص 136

الموزعات الآلية للنقود بمبالغ تفوق ما هو عليه متوفر في رصيده ، أو الشراء بمبالغ أعلى من السقف المحدد من قبل المصدر 1

و يلاحظ أنها تختلف عن بطاقة الوفاء بأن الجهة المصدرة تتعهد بالتسديد في مواجهة التاجر، عكس بطاقة الوفاء حيث أن الجهة المصدرة تقوم بتسوية العملية بين التاجر و العميل فقط.

المبحث الثاني: المواصفات والمزايا والمتدخلون في بطاقات الدفع الإلكترونية

المطلب الأول: المواصفات التقنية لبطاقات الدفع الإلكترونية

أولا :**المكونات الشكلية**: وهي أن تحمل البطاقة العلامة المميزة للمنظمة وهي مقسمة إلى جزأين (اسم المنظمة، العلامة المائية) فبطاقة الفيزا يوجد عليها شعار الفيزا والعلامة المائية المتمثلة في طائر يحرك جناحيه وبطاقة الماستر يوجد عليها شعار الماستركارد والعلامة المائية على شكل كرة أرضية.

ثانيا :**المكونات الفنية والمادية**: يتم صنع غلاف وجسم البطاقة عادة من مادة يطلق عليها (فينيل كلوريد) وهي الأكثر شيوعا في صناعة هذه البطاقة، ويتم تغليف البطاقة بمواد كيميائية أخرى تشكل غطاء للبطاقة وذلك تمهيدا لصياغة وتثبيت البيانات والمعلومات عليها .

ومن أهم خصائص هذه اللدائن المرونة، القابلة للتشكيل، الشفافية، والقابلية لألوان متعددة، عدم التأثر بالعوامل الجوية أو الأكسجين، عدم الصدأ، الثبات ضد المواد العضوية والكيميائية، توافرها بكثرة الثمن، القابلية للحام واللصق وانخفاض توصيلها للحرارة والكهرباء .2

1 أبو سليمان إبراهيم عبد الوهاب : البطاقات البنكية – الإقراضية و السحب المباشر من الرصيد –دار القلم دمشق – 1998 ص 27

2 حسين محمد الشلبي، مهند فايز الدويكات، التزوير والاحتيال بالبطاقات، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009 ص 31 .

ثالثا :المكونات المعلوماتية

-**اسم حامل البطاقة** :وهو الشخص المصرح له باستخدامها أو هو الشخص الذي تصدر إليه البطاقات، وعادة ما يكون مطبوعا على الوجه الأمامي للبطاقة وبالحروف البارزة.

-**مدة صلاحية البطاقة** :بمعنى تاريخ انتهاء العمل بها حيث لا يمكن تداولها، أو التعامل بها، بعد انتهاء هذا التاريخ

-**التوقيع** :ويوجد بظهر بطاقة الدفع الإلكترونية شريط يوقع عليه حاملها الشرعي المتعاقد مع مصدرها، وفائدة هذا التوقيع هي أن المتعامل مع بطاقة الدفع الإلكترونية، والقابل لها يستطيع أن يتأكد من توقيع صاحبها ، ومقارنتها مع التوقيع الذي يوقعه على فاتورة الش ا رء من التاجر الذي يقبل التعامل مع البطاقات

-**رقم البطاقة** :وتستخدم الطباعة الممغنطة لطباعة هذا الرقم فيظهر بشكل بارز على البطاقة، وهذا الرقم يختلف عن الرقم السري لصاحب البطاقة، إذ أنه لا يدون على البطاقة بل يكون معلوما لدى صاحبها عند بداية إصدارها عن طريق البنك الذي يقوم بإرسال الرقم السري لحامل البطاقة بطريقة تضمن عدم إطلاع غيره عليه .

-**الشريط الممغنط أو الشريط المغناطيسي** :وهو موجود بخلفية البطاقة ويحمل جميع البيانات الخاصة بها 1

رابعا :**المكونات التأمينية** :وتتمثل في الآتي:

-**شريط التوقيع** :وهو الشريط الذي على ظهر البطاقة، ويلزم البنك المصدر بأن يوقع الحامل على هذا الشريط عند استلام البطاقة، ويلزم البنك المصدر أن يوقع الحامل على هذا الشريط عند استلام البطاقة والهدف منه مقارنة التاجر لإمضائه على فاتورة الشراء بالتوقيع الموجود على شريط التوقيع

1 أمجد حمدان الجهني، المرجع السابق، ص48

– **الطباعة الممغنطة** :وتستخدم لطباعة (16) رقما عبارة عن رقم الحساب ويتبع ذلك بطباعة من 3 إلى 4 أرقام تمثل شيفرة التحقق من الطباعة وتوضع على بعد 0.399 سم من الحافة العلوية لشريط التوقيع

–**شيفرة التحقق من البطاقة** :وهي التي تدل على أن البطاقة صحيحة وغير مزورة ويتم تشفير التحقق من البطاقة على الشريط الممغنط الذي يحتوي على البيانات الخاصة بالزبون، وهذه الشيفرة لا يتم قراءتها إلا بواسطة آلة القراءة الخاصة بالتعامل مع البطاقة، وبالتالي فهذا الأسلوب التأميني هو أسلوب الكتروني لا يتعرف عليه بصريا.

–**الطباعة المجهرية** :وهي كلمات متصلة أو منفصلة الحروف أو أرقام يتم طباعتها متجاورة في أحجام دقيقة جدا فتظهر وكأنها خط مستقيم رفيع.

–**الأحبار الفلورية** :وهي أحبار مدمج بها مواد تتفلور يتوهج أسفل الأشعة فوق البنفسجية وهي أداة تسمح

المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية

أولا: البنك المصدر لبطاقات الدفع الإلكترونية: وهو البنك الذي يتعاقد مع المنظمات الدولية بهدف إصدار البطاقات لزبائنه والتعاقد مع التجار بهدف التعامل بالبطاقات، ولكل بنك الحق في إصدار بطاقة تحمل رقما خاصا به يتم من خلاله التعامل مع البنوك الأعضاء والهيئات الدولية، ويتكون هذا الرقم من الثمانية أرقام الأولى من ليسار والمطبوعات على البطاقة [1]

وهو ما بات يعرف بالخدمات البنكية الإلكترونية وهي «النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أي معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة المعلومات التي يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أي وسيلة أخرى "

1 إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2007 ص 36

لكن للترخيص لهذه البنوك لتقديم خدماتها المصرفية الكترونيا هناك جملة من الشروط نذكر منها:

- أن يكون البنك مستوفيا للضوابط الرقابية التي تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال وأسس تصنيف القروض وتكوين المخصصات والتوازن في مراكز العملات وتركز التوظيفات لدى المراسلين فى الخارج والتركز الائتماني
- أن يتبع البنك مبادئ حصيفة لإدارة مخاطر تقديم خدماته من خلال شبكات الإتصال الإلكترونية والتي تشتمل على تقييم المخاطر والرقابة عليها ومتابعتها
- أن يحدد البنك لدى طلبه للحصول على الترخيص نوعية الخدمات التى سيقوم بتأديتها من خلال الشبكات
- أن يحدد البنك المسئوليات الواقعة عليه من جراء تقديم الخدمات عبر الشبكات [1]

ولهذه الخدمات عدة مزايا للبنك المقدم للخدمة وللعميل نذكر منها:

- تقديم الخدمة إلى عدد كبير من العملاء والقضاء على الزحام التسديد أمام المقر الرئيسى للبنك وذلك لان نظام البنك وخدماته المتنوعة إلى كل عميل حيثما كان .كما أن هذا النظام يحقق سرية الحسابات التي يرغب فيها عدد كبير من العملاء.[2]
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة والتي تتماشى مع نصوص التجارة الإلكترونية

1 ابراهيم بختي: الانترنت في الجزائر مجلة الباحث دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة – العدد الأول 2002 ص 4

2 نسرين عبد الحميد نبيه: الجانب الإلكترونية للقانون التجاري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2008 ص 129

ثانيا: المنظمات المصدرة لبطاقات الدفع الإلكترونية:

1. **منظمة الفيزا** : يعود تاريخها إلى عام 1958 ، مقرها الرئيسي في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة غير ربحية، تحت لوائها البنوك التي ترغب في إصدار بطاقة خاصة، وتعطي هذه المنظمة حق إصدار البطاقات للبنوك والأعضاء المشاركين فيها وهي تقسم العالم إلى 7 مناطق هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، وتقبل بطاقات الائتمان المرتبطة بهذه المنظمة أكثر من مائة وستون دولة حول العالم، كما تقبل هذه المنظمة أكثر من ستة ملايين مؤسسة تشمل شركات الطيران والفنادق والمطاعم والمحلات الكبرى والنوادي ووكالات تأجير السيارات وما إلى ذلك .1

وهي تمتلك شبكة الوسائل المتعددة Multi-media Network وذلك من أجل معالجة أكبر عدد ممكن من المعاملات التي تتم عن طريق البطاقة وهي تقوم بأداء 3700 عملية في كل ثانية و 160 عملية عالمية وبذلك لا تعد الفياز شركة إصدار فحسب بل أصبح لديها نظم متطور متكاملة لخدمة البنوك الأعضاء أكثر من 19000 بنك في 200 دولة بمساهمة 60% في سوق البطاقات. وبلغ عدد البطاقات التي أصدرتها المنظمة سنة 1996 حوالي 510.5مليون بطاقة لتصل سنة 2005إلى 5.5 مليار بطاقة ولها 24 مليون نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها ب 3.3 تريليون دولار أمريكي.

تدير هذه الشركة منظومة (Visa/Plus) التي تعتبر أكبر شركة للص ا رف الآلي في العالم، واستطاعت امتلاك مؤسسة (Inter Link) التي تعتبر أكبر شبكة للص ا رف الآلي التسديد عند نقاط البيع، كما تدير هذه الشركة

1 .حسين محمد الشلبي، مهند فايز الدويكات، التزوير والاحتيال بالبطاقات الطبعة الأولى مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009 ص

دار المقاصة المؤتمنة، وبذلك أصبحت هذه الشركة شاملة لخدمات المدفوعات والمعالجات الإلكترونية للبيانات، وتنتشر في جميع أنحاء العالم تقريبا، حيث يصدرها بنك في بريطانيا وهوBarclays) (Bankمنذ عام . 1997 .1

2. مؤسسة دانيرز كلوب الدولية :

وهي أول شركة متخصصة في إصدار البطاقات في فرنسا سنة 1949 مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الامريكية. وأعضاؤها :شركات السياحة والفنادق والمطاعم الكبرى والبنوك التجارية، أصدرت 8 ملايين بطاقة في 200دولة، ويتعامل من خلالها 6 ملايين تاجر بقيمة تعاملات سنوية 35 بليون دولار وهي تمنح عضويتها لبنوك ومؤسسات مالية لتتولى إصدار البطاقات والتعاقد مع التجار.2

3. مؤسسة ماستر كارد العالمية:

ومقرها الرئيسي في ساند لويس، نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وهي شركة دفع تمتلك إحدى أشهر العلامات التجارية في العالم*، تكرس وجودها لمساعدة أكثر من 23000 مؤسسة مالية على تزويد عملائها بمجموعة واسعة من خيارات الدفع والبعد التاريخي لهذه المنظمة بدأ مع مطلع عام 1979 حيث تجمعت عدة مصارف أمريكية وأسست ما يسمى" بأنتر بنك كارد سوسبيشن "لتتولى إصدار بطاقة ماستر كارد في السعي إلى المساهمة في تشكيل مستقبل المعاملات النقدية من خلال تنمية الإقبال على منتجاتها العالمية(ماستر كارد ومايسترو سرور) من خلال المحافظة على النظم والشيكات الآمنة والسريعة التي يمكن الاعتماد عليها، وذلك لتسهيل عمليات الدفع العالمية . 3

---

1 لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 / 2008 ، ص ص. 102 – 100

2 حسين محمد الشلبي، مهند فايز الدويكات المرجع السابق، ص 49

3 منصور علي محمد القضاة، بطاقة الائتمان(الاعتماد)وتطبيقاتها المصرفية، البنك الإسلامي الأردني، دراسة تطبيقية، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، قسم الفقه والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، أربد– الأردن، 1998 ، ص5

ثالثا : التاجر : وهو الذي يتعاقد مع مصدر البطاقة على تقديم السلع والخدمات الموجودة عنده عندما يطلبها حامل البطاقة من البنك الذي تم الاتفاق معه ،كما يعرف على أنه :« الجهة التي تقبل التعامل بالبطاقات من حامليها كوسيلة دفع لقيمة السلع والخدمات المقدمة منه مقابل توقيع العميل على إيصالات(إشعارات البيع)، ولا يحق لأي جهة قبول التعامل بالبطاقات دون وجود تعاقد مع أحد البنوك العاملة في هذا المجال» ووصف التاجر يطلق على الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام .1

رابعا: حامل البطاقة

يعرف على أنه «وهو الشخص الذي صدرت البطاقة باسمه أو خول باستخدامها والتزام مصدر البطاقة بالوفاء، لكل ما ينشئ عن استعماله للبطاقة، فحامل البطاقة قد يكون هذا الشخص الذي صدرت البطاقة باسمه، وقد يكون الشخص الذي يستخدم البطاقة بناء على تفويض صاحبها2»

ويحصل الزبون على البطاقة بتعاقده مع البنك المصدر لها، بتوقيعه على طلب الحصول على البطاقة، وتوقيع الزبون على الطلب يغير موافقة منه على إصدار البطاقة، وأن استعماله لها محكوم بالشروط المذكورة في الطلب، كما أن البنك لا يقوم بإصدار البطاقة إلا بعد دراسة طلب الزبون ويتأكد من وجود الضمانات الكافية التي تتناسب مع الحد المصرح به للبطاقة 3

وتجدر الإشارة إلى أن بطاقة الدفع تصدر لأشخاص طبيعية أو هيئات اعتبارية، وهي البطاقات المصدرة للشركات وما يماثلها حيث تستعمل لأغراض مهنية، وتصدر باسم أحد الموظفين لدى الشركة والذي يكون أحيانا مديرها ولحساب الشركة أي الشخص المعنوي .ويسأل الشخص حامل البطاقة والشركة بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن

1 إيهاب فوزي السقا، المرجع السابق، ص51 .

2 الصديق محمد الأمين الضرير، بطاقات الائتمان، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون 12 –مايو 2003 ، كلية الشريعة والقانون /جامعة الإمارات العربية، وغرفة تجارة وصناعة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة المجلد الثاني، ص64

3 إيهاب فوزي السقا، المرجع السابق، ص 51 ،52.

استخدام البطاقة وهذا ما نصت عليه معظم العقود النموذجية الصادرة عن البنوك، وفي حالة سوء نية الحامل وخروجه من الشركة مع بقاءه محتفظا بالبطاقة واستعمالها لتلبية اغراضه الشخصية فإن ذلك يؤدي إلى نتائج خطرة بالنسبة للشركة.1

المطلب الثالث: مزايا بطاقات الدفع الإلكترونية

أولا: بالنسبة الى حاملها: تحقق هذه البطاقة الكثير من المزايا ولعل اوضحها هو سهولة ويسر الاستخدام بالنسبة الى حاملها ويكفي أنه لا يستخدم معها النقود الورقية وزيادة على هذه الوسائل تتمتع بأمان كبير بالنسبة للنقود الورقية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن حاملي البطاقة الائتمانية وغيرها، هم الذين يستفيدون من الاقتراض من البنك أو الشركة المصدرة الى أجل وهي عملية سهلة بالنسبة إلى حاملي البطاقات وفي هذا فهي تمنح له ائتمان مجاني لفترات محددة كذلك فإن حاملها يمكن له أن يتم صفقة شراء فورية عن طريق الهاتف بمجرد ذكر رقمها ،ومن المزايا الأخرى كذلك أن تمكن اعطاء حق استخدام بطاقة ائتمانية كبطاقة لإثبات الهوية عند السفر او الطوارئ2 وكذلك هناك ميزة أخرى هي إمكانية الحصول على سلع وخدامات بسعر مخفض كالسكن في الفندق وضياع هذه الوسيلة لا يمثل مشكل لحاملها بخلاف النقود الورقية وبعض الوسائط المالية الأخرى إذا ما عليه إلا أن يتقدم للإبلاغ للجهة المصدرة وتقوم هذه الأخيرة بالإعلان لدى التجارة عن رفض التعامل بها وإعطاء صاحبها بطاقة جديدة تحمل رقم جديد .

ثانيا: بالنسبة للتاجر: ليس هناك أكثر أمانا وأقوى ضمانا لحقوق البائع من البطاقات البنكية ووسائل الدفع بصفة عامة ذلك أن الشركة المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين . فضلا على ذلك قد يؤدي إلى زيادة المبيعات على أساس أن حاملها لا ينظر عادة إلى الانفاق مثل الانفاق بالنقود الورقية كما أن تجار التجزئة حققوا ميزة تخلصهم

1 فتحي شوكت مصطفى عرفات، بطاقة الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لنيل درجة الماجستير في الفقه والتشريع الإسلامي، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2007 ، ص 58 و. 59

2 نـور الـدين جليـد :تطـوير وسـائل الـدفع المصـرفية فى ظـل التجـارة الإلكترونيـة حالـة الجزائـر 2005 – 2010 أطروحـة دكتـورة ،كليـة العلـوم الاقتصـادية و التسـيير نقـود ومالية الجزائر 2010 ص 91

من اختلاسات الصندوق ومن هذا لجانب أيضا فإنها أزاحت عبئا كبيرا على البائعين المتمثل في متابعة ديون الزبائن حيث أصبح يقع على عاتق البنوك والشركات المصدرة1

ثالثا: بالنسبة الى مصدرها : ثمة مزايا عديدة تحصل عليها مصدر هذه الوسائل بدليل تحقيق الأرباح)فقد بلغت أرباح سيتي بنك من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بليون دولار) وفضلا عن ذلك فإن ثمة رسومات مختلفة سواء كانت مبالغ مقطوعة أو محددة بنسب مئوية من المبلغ المستخدم ،ويدخل في ذلك رسم العضوية ورسم التجديد والرسم المفروض على السحب النقدي .كذلك فإن الغرامات و الفوائد تعتبر من قبل الأرباح التي يحققها مصدر البطاقة، ومن ذلك غرامات التأخير في التسديد وغرامة ضياع البطاقة .2

المبحث الثالث: انعكاسات التعامل ببطاقات الدفع الإلكترونية على المعاملات المصرفية

المطلب الأول: بروز الصيرفة الإلكترونية

أولا: مفهوم الصيرفة الإلكترونية *:هي إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية، أو غير ذلك من أعمال المصارف كما أنها تشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد والشركات التجارية والحكومية من أجل تحسين الربحية والتقليل من التكاليف وخفض المصارف التشغيلية متخذة من تكنولوجيا والابتكار أدواتها لتحقيق ذلك.

1 عبد الهادى النجار: النقود المصرفية وآلية تداولها بحث مقدم الى المؤتمر العالمى السنوى لكلية الحقوق جامعة بيروت ، 2002، ص49

2 عبد الرحيم وهيبة :إحلال وسائل الدفع المصرفية بالإلكترونية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة الماجيستير نقود ومالية –جامعة الجزائر 2006 ص 24

كما يمكن تعريفها" :هي التي تجري فيها المعاملات المصرفية الكترونيا في شكل آلات الصرف الأوتوماتيكية ومع التطورات التكنولوجيا في مجال الاتصال، انتقلت العمليات المصرفية إلى شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية 1

ثانيا: أهداف الصيرفة الإلكترونية :الغرض من الصيرفة الإلكترونية هو تحقيق الأهداف التالية :

- إيجاد آلية لتوفير المعلومات للعملاء خارج البنك وخارج نطاق العمل الرسمية، وذلك من خلال تكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكة الإنترنيت.
- توفير تقنيات متعددة تناسب كل فئات العملاء والزبائن كاستخدام الحاسب الآلي الهاتف التلفزة الرقمية وشبكة الانترنيت.
- تسهيل عملية الدفع من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة والمتمّثلة أساساً في الدفع بالبطاقات المصرفية، الشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية.
- تحقيق راحة المتعاملين من خلال تقريب الخدمة إليهم) الخدمات المنزلية.(
- التصدي للمنافسة الناتجة عن التط ورات العالمية خاصة بعد آتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وانتشار الإقتصاد الرقمي 2

ثالثا: أنماط المصارف الإلكترونية : توجد عدة أشكال لصيرفة الكترونية من أهمها:

عرف البنك الإلكترونية بأنه العمل المصرفي الذي تكوم فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين المصرف والعميل بمساعدة نظم أخرى يصبح عميل المصرف قادر على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات

1 معريف عاشور، معموري صورية :عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر – مؤتمر دولي علمي حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،8 و 9 مارس2008

2 ميهوب سماح :الإتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005 ، ص 97 و 98

المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال استخدام جهاز كمبيوتر شخصي لديه ويسمى بالمضيف أو من خلال استخدام أي مضيف آخر وكل ذلك عن بعد وبدون الحاجة للاتصال المباشر بالمصرف 1 و ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا الكتروني وسيظل معيار تحديد البنك الإلكترونية، وفقا لدراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فان هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الانترنت :

1. **الموقع المعلوماتي** : وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
2. **الموقع الاتصالي** : بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكترونية وتعبئة طلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات، الاستفسارات.
3. **الموقع التبادلي** : وهو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإداراتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية .2

المطلب الثاني : بطاقات الدفع كآداة لتسوية المعاملات التجارية

إن المصارف غير الإلكترونية تقدم جزءا من الحلول لمشكلات الزبون لكنها لا تقدم حلولا شاملة أو تقدم حلولا جزئية بكلف غالية، فإذا علمنا أن التنافس على أشده في سوق العمل المصرفي وعنوانه الخدمة الشاملة والأسرع

1 عبد الغني ربوح، نور الدين الأفاق عزدة :تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق – مؤتمر دولي علمي حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 8 و 9 مارس2008

2 معريف عاشور ، مرجع سابق ، ص 58

بالكلفة الأقل، فإن المصارف الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق، وببساطة فإن الظن أن المصارف الإلكترونية مجرد إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ لأن التقنية تتيح للزبون بذاته أن يدير مثل هذه الأعمال، إن وجود المصرف الإلكترونية مرهون بقدرته على التحول إلى موقع المعلومة ومكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، إنه مؤسسة للمشورة ولفتح آفاق العمل، إنه مكان لفرص الاستثمار وإدارتها، مكان للخدمة المالية السريعة بأقل الكلف مكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون مهما اختلفت . كما أن الاتجاه نحو الدفع النقدي الإلكترونية المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الإلكترونية يقدم مبررا لبناء المصارف الإلكترونية، فشركات التأمين، النفط، الطيران، الفنادق .....تتجه بخطى واثقة نحو عمليات الدفع عبر الخط أو الدفع الإلكترونية وهي عمليات تستلزم – إن لم يكن موقع الشركة يوفر وسائل الدفع النقدي – وجود حسابات بنكية أو حسابات تحويل أو نحوها، وترك المسافة دون تواجد يعني دفع القطاعات المشار إليها إلى ممارسة أعمال مالية على الخط لسد احتياجاتها التي لا توفرها جهات العمل المصرفي المتخصص1

اللجوء للمصارف الإلكترونية هو لجوء لأحد وسائل المنافسة وهو أيضا لجوء إلى تقديم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين ولقاء تكلفة أقل، باعتبار أن المصارف الإلكترونية توفر في كلفة موجودات الوجود الفعلي للمصرف بالمقر والموظفين والمصروفات والفروع وغيرها لكن علينا أن نعلم أن الوفرة في تكلفة تقديم الخدمة لا يتعين أن تعود للمصرف نفسه، فهذا لا يقيم فرقا بينهما وبين الخدمات غير الإلكترونية لهذا تقوم المصارف الإلكترونية على قاعدة رئيسية أخرى وهي أن الوفرة في كلفة الخدمة تشاركي بين المصرف والعميل .

1 مغاوري شلبي " البنك المحمول والنقود الإلكترونية " الموقع www.islam-online.netiol-arabic/dowlia/murajaa.asp :2019/07/15

وتكمن أهمية هذه المصارف الإلكترونية في:

1. تخفيض احتمالات فقدان المصارف لزبائنها الحاليين وتحولهم للبنوك التي تقدم الخدمات المالية الإلكترونية على مدار الأربعة والعشرون ساعة؛
2. زيادة درجة مرونة العاملين بالمصرف لمواجهة أي تغيير في تكنولوجيا الخدمات
3. إعادة خلق انطباع جيد لدى الزبائن في المصرف كمصرف متطور تكنولوجيا
4. خلق فرصة التركيز على القطاعات المستهدفة من الزبائن والذين يفضلون وسائل الاتصال الإلكترونية من الشباب ورجال الأعمال ذوي الدخول المرتفعة

المطلب الثالث: مخاطر المعاملات المصرفية ببطاقات الدفع الإلكترونية

يصاحب العمل ببطاقات الدفع الإلكترونية وجود عديد المخاطر تلزم البنك بتكثيف الجهود من اجل تفاديها و كذى العملاء بضرورة ادراكها لعلى ابرزها :

1. **المخاطر الإستراتيجية** :وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، بما لا يعرض البنك لمزيد من المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي، وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي تحتاج كل منها لضوابط رقابية مع ظروف كل بنك1.

1 طيبة عبد العزيز، مرايحي محمد: تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 11 و 12 مارس 2008

2. **مخاطر الائتمان** :وهي عبارة عن المخاطر التي تؤثر على ربحية ورأس مال المصرف جراء عدم التزام الطرف الآخر) سواء كان مقترض، مصدر لورقة مالية، فرد أو مؤسسة (بشروط العقد المبرم بينه وبين المصرف تعطي الانترنت المصرف فرصة أو مع لتقديم خدماته ومنتجاته المصرفية وتوظيف أمواله في مناطق جغرافية واسعة حول العالم ويغيب العمل المصرفي عبر الانترنت لاتصال البشري المباشر بين إطار المصرف والعملاء الأمر الذي يفقد المصرف أحد أهم عناصر الائتمان هو معرفة مدى الالتزام والنزاهة في شخصية وتعامل الطرف الآخر.

إن عدم القدرة على إدارة الائتمان بشكل سليم قد يؤدي إلى تركز في توظيف أموال المصرف ضمن منطقة جغرافية معينة أو ضمن قطاع اقتصادي معين أضف إلى ذلك فان السؤال المهم الواجب طرحه وأخذه بعين الاعتبار من قبل إدارة الائتمان هو معرفة مدى تطور القوانين والتشريعات التي تحكم العمل المصرفي عبر الانترنت في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم قبل الشروع بتوظيف أموال المصرف فيها

3. **مخاطر السيولة** : وتعرف بأنها المخاطر التي تؤثر على ربحية ورأسمال المصرف جراء عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون التعرض لأي خسائر غير مقبولة نتيجة لذلك .وتشمل مخاطر السيولة عدم المقدرة على إدارة التغيرات الطارئة في تركيبة مصادر الأموال بالإضافة إلى عدم المقدرة على التأقلم مع ضرورة السوق وتغيراته المؤثرة على قدرته بتسييل بعض موجوداته بأقل خسائر ممكنة .وتزيد الانترنت احتمالات تطاير وتغير حجم الودائع لدى المصرف باستمرار الأمر الذي يتطلب من المصرف إيجاد نظام ملائم لإدارة الموجودات والمطلوبات والرقابة على وضع السيولة لديه بشكل دائم.

4. **مخاطر السعر** : لتي تأثر على ربحية ورأسمال المصرف جراء التغير في قيم محافظ المصرف الاستثمارية وأدواته المالية وذلك نتيجة التعامل بالأوراق المالية أو اتخاذ المراكز المالية مقابل أسعار الفوائد أو أسعار الصرف أو

أسواق رأسمال أو أسواق السلع والخدمات وتعطي الانترنت المصرف فرصة للتعامل بهذه الأدوات المالية مما يزيد من حجم مخاطر السعر.

5. **مخاطر تشغيلية:** نتيجة عمليات التزوير والخطأ وعدم القدرة على إيصال الخدمات المصرفية للعملاء بالإضافة إلى عدم القدرة على إدارة المعلومات والحفاظ على المستوى التنافسي للمصرف .وهذا على راجع لعدم قيام المصرف بانتهاج وسائل الرقابة الحمائية والتحذيرية مما يجعل الانترنت وسيلة هجوم سهلة تهدد موجودات وأنظمة المصرف الداخلية ومثال ذلك انتهاج أسلوب المواقع الوهمية أو تعطل مزود خدمة الانترنت للمصرف الأمر الذي يؤدي إلى فصل المصرف عن الانترنت .

6. **مخاطر قانونية** :تحدث هذه المخاطر نظر لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية على سبيل المثال عدم توافر حماية العملاء في بعض الدول أو غياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية. نذكر منها :

- انتهاك القوانين واللوائح مثل غسيل الأموال.
- إفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية.
- من المسائل المهمة أيضا والتي تتعلق بالمخاطر القانونية في مدى وضوح وشفافية الالتزامات الخاصة لكل طرف فعلى سبيل المثال سوف تثار مسألة المسؤولية القانونية لأطراف المختلفة في حالة التزييف.
- انتشار النقد الإلكترونية يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي.

7. مخاطر تتعلق بسمعة المصرف: تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه المصرف الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على المصارف الأخرى بالإضافة إلى تعلق مصير المؤسسات المالية بالشركات التي تصمم النظام الإلكترونية وتقدم خدمات شبكة الاتصال .1

8. مخاطر تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية: إن لقنوات توزيع الصيرفة الإلكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية، إذا أنه في ظل التحول الإلكترونية للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر التقليدية ومنها المخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق، فعلى سبيل المثال نجد أن استخدام الانترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم ومن ثم زيادة المخاطر الائتمانية، كذلك فان أي معلومة سلبية أو غير صحيحة عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الانترنت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة، كما أن صيرفة الانترنت تعمل على زيادة وحرية حركة الودائع ومن هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم سيولته لرصد التغيرات التي تطرأ على الودائع وقروضه بشكل مستمر ودقيق .2

9. المخاطر المالية:

– انخفاض عرض النقد من قبل المصرف المركزي: يؤدي التمادي في استعمال النقد الرقمي إلى تقليص ميزانيات المصارف المركزية إضافة إلى أن مجموع الودائع تحت الطلب التي يحتاجها أو يرغب بها الأفراد تنخفض ويؤدي إلى خفض عرض النقد من قبل البنك المركزي.

1 عبد الله غالم، آيات الله مولحسان :آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 12 و 13 نوفمبر2005

2 مصيطفى عبد اللطيف وآخرون :الصيرفة الإلكترونية وآفاقها في الدول العربية، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، يوم 6 و 7 مارس2004

– انخفاض عائدات إصدار النقد: تأثيرات انخفاض الطلب على النقد المصدر من قبل المصرف المركزي هو أنّه خلال عائدات إصدار النقد، تجني البنوك المركزية في الوقت الحاضر أرباحا طائلة عبر إصدار الأوراق النقدية التي تشكل مطلوبات البنك المركزي التي لا يترتب عليها فوائد

–الحد من قدرة البنك المركزي على إجراء عمليات السوق المفتوحة: إن التوسع في استعمال النقود الرقمية يقلص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقلص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة أو عمليات التعقيم1.

1 توفيق شنبور :أدوات الدفع الإلكترونية بطاقات الوفاء، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002، ص114

خلاصة الفصل الأول:

بطاقة الدفع الإلكترونية هي البطاقات التي ينحصر دورها في كونها أداة الوفاء بثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها حامل البطاقة من بعض التجار المقبولين لدى الجهة المصدرة للبطاقة ولها عدة خصائص أهمها انها تسمح بتحويل القيمة الى شخص اخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية وكذا بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كشبكة الانترنت او الاتصال اللاسلكية كما انها االنها تناسب التعاملات قليلة القيمة لان نفقات التبادل تكون عادة عند حدودها الدنيا ، فلا جدال في ان نفقة استخدام النقود الإلكترونية تحدد انتشارها كما انها انه تتميز بكون التعامل بها متاحا في كافة الأوقات و الظروف ليتناسب مع الطبيعة الكونية للأنترنت وما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية مع اختلاف التوقيت من بلد لآخر. أما أنواع بطاقات الدفع الإلكترونية فهي عديدة نذكر منها بطاقة الدفع، بطاقة الشيكات، بطاقة الصرف، بطاقة الائتمان.

وأصبحت بطاقات الدفع الإلكترونية وسيلة للتعامل التجاري المحلي والدولي، واستطاعت إزالة الحواجز الجغرافية والزمنية كما ساهمت في زيادة حجم التدفقات المالية العالمية بشكل ملفت وما يميز بطاقات الدفع الإلكترونية انها وسيلة حديثة وقابلة للتأقلم مع المتغيرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي.

وبمميزاتها التي تجعل من استعمالها بداية بالحجم الصغير وصولا الى مستويات الأمان والخصوصية جعلت الاقبال على خدماتها في تزايد مضطرد، كن هذا لا ينفي وجود نسبة لا زالت متوجسة منها وتبقى وفية للوسائل التقليدية في المبادلات.

لذلك حاولنا في هذا الفصل القاء الضوء على مفاهيم أساسية مرتبطة ببطاقات الدفع الإلكترونية وذلك باعطاء صورة شاملة حول ماهيتها وتقنياتها في مجال المعاملات التجارية.

الفصل الثاني

التتبع العملي لبطاقات الدفع الإلكترونية وآليات عملها

بنـــك القـــرض الشعـــبي الجـــزائري

تمهيـد:

تعمـل البنـوك اليـوم علـى تحـديث الوسـائل والتقنيـات المعتمـدة في معاملاتهـا مـن خـلال الانتقـال مـن المنظومـة البنكيـة التقليدية الى المعلوماتية و بالأخص وسائل الدفع والسحب و التحويل الإلكترونية.

وبعـد أن تطرقنـا في الفصـل الأول إلى المفـاهيم المتعلقـة ببطاقـات الـدفع الإلكترونيـة و تقنيـات عملهـا سنحـاول في هـذا الفصل التتبع العملي لآليات تمويل التجارة الخارجية ونجاعتها في بنك القرض الشعبي الجزائري بالوادي وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري.**
- **المبحث الثاني: بطاقات الدفع الإلكترونية وآليات عملها بنـك القـرض الشعـبي الجـزائري CPA.**

المبحث الأول: تقديم كل من القرض الشعبي الجزائري وشركة SATIM.

مرت القطاعات الاقتصادية الجزائرية بعدة تغيرات منذ الاستقلال إلى اليوم، والنظام المصرفي من بين هذه القطاعات، التي سارت في طريق مسايرة المتغيرات التكنولوجيا، وإستثمارها في تيسير تقديم خدماتها وكذا تذلي العراقيل المختلفة بهدف تنشيط المعاملات على مستوى هذه البنوك وتحقيق عائدات إضافية وجذب عملاء جدد من خلال الخدمات المستحدثة و بطاقات الدفع و السحب و التحويل من أهمها. وهو ما سأبينه في المطلب الأول من هذا المبحث، أما المطلب الثاني فخصصته للهيكلة الحالية للقطاع المصرفي الجزائري، وبما أن الدراسة الميدانية أجريتها في القرض الشعبي الجزائري، فقد بينت في المطلبين الأخيرين، عرض للقرض الشعبي الجزائري وكذا مديرية الاتصال والتسويق.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 1967/05/14، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

- البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968 .
- الشركة المرسيلية للبنوك SMC بتاريخ 30 جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك CFCB سنة 1971.
- البنك المختلط ميسرMISR .

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحول إليه 40 وكالة و550 موظفا و8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

1. أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم "يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي ب 800 مليون د ج مقسمة إلى 800سهم بقيمة اسمية 01مليون د ج .
2. عود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره و إدارته.
3. يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.
4. يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك ، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG وعلى رأسها الرئيس المدير العامPDG .
5. أما الرأسمال الاجتماعي فقد حدد بـ 15 مليون د ج عند تأسيسه ، ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي* : سنة 1966 :15 مليون د ج

- سنة 1983: 200 مليون د ج
- سنة 1992 :506 مليار د ج
- سنة 1994: 9031مليار د ج
- سنة 1996: 1306مليار د ج
- سنة 2000 2106مليار د ج[1]

1 فيروز قطاف، التسويق البنكي بين النظرية و التطبيق، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري–وكالة بسكرة– رسالة ماجيستار،غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 117 .

المطلب الثاني: وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري

بعدما استوفى بنك القرض الشعبي الجزائري، لجميع الشروط المؤهلة والمنصوص عليها ضمن أحكام قانون النقد والقرض90/10. الصادر بتاريخ 14 أفريل1990 تحصل بموجب ذلك القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض، وحيث أصبح عبارة عن هيئة مالية حكومية من حيث الشكل القانوني. وأصبح الدور الرئيسي لها هو جمع وتحصيل الأموال، من القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك جميع القطاعات الاقتصادية، ماعدا القطاع الزراعي، حيث يقوم القرض الشعبي الجزائري بكل العمليات المصرفية طبقا للقوانين المعمول بها في الجزائر. ومن أهم وظائفه نذكر ما يلي:

- تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والصيد، والتعاونيات الفلاحية في ميادين الإنتاج والتوزيع والمتاجرة. وعموما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وكذا تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.
- يقوم بعملية البناء والتشييد من خلال القروض متوسطة وطويلة الأجل؛ كما يقوم بتمويل مختلف المؤسسات الخاصة بالخدمات.
- استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على أشكال مختلفة،(حسابات جارية، حسابات الرصيد، سندات الصندوق، دفاتر الادخار...الخ).
- يقوم بدراسة وتمويل ملفات تسوية العمليات الخارجية.
- يعمل البنك على تعبئة القروض المتعلقة بالتجار الخارجية، وكما يعمل على تأمين القروض الخاصة بالعمليات التجارية مع الخارج.[1]

1 بلوم مريم،دراسة مقارنة لصيغة التمويل بالاعتماد المستندي بين البنك التقليدي و البنك الإسلامي، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري،مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي،2015، ص 54.

المطلب الثالث: عرض وتشخيص لدور شركة SATIM

أولا: مفهوم شركة SATIM: إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM التي أنشئت في 25 مارس 1995، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من: بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

أصبحت اليوم هذه الشركة، متعاملا ذا شأن في القطاع المالي المتخصص في ترقية الخدمات المتعلقة بالتحديث والتنميط والصفقات النقدية الإلكترونية بين البنوك.

و الجدول الموالي يبين حصة كل بنك في رأسمال SATIM:

- **جدول رقم (01) : جدول مساهمة البنوك في رأسمال SATIM**

المساهمون	القيمة بالدينار الجزائري	عدد الأسهم	النسبة المئوية
BNA	3.600.000	36	13.74
BEA	3.600.000	36	13.74
BDL	3.600.000	36	13.74
CPA	3.600.000	36	13.74
ELBARAKA	1.000.000	10	3.82
CNMA	3.600.000	36	13.74
CNEP	3.600.000	36	13.74

المصدر: شركة (SATIM)

ثانيا: مهام شركة SATIM: تسعى الشركة لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة سحب ودفع إلكتروني بين البنوك وكذا :

- تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك.
- ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي

يخضع تداخل هذه الشركة إلى اتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات، وتساهم شركة SATIM بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:

- المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية ٠ .
- تسيير الشبابيك المنشأة (الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة)
- صناعة بطاقات الدفع الممثلة للنشاط الذي تجهزت له الصناعة التي تنسق المقاصة .
- صناعة بطاقات الدفع الممثلة للنشاط الذي تجهزت له لصناعة بطاقة.
- صناعة الصكوك (منح الرمز السري
- من أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقة البنكية المشتركة CIB بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية[1].

ثالثا: الشبكة النقدية المشتركة

1. **مفهومها**: في عام 1996 ، أطلق SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك، ومن نتائجه أن تم إرساء الشبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة RMI التي تتضمن حظيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB

1زهير زاوش،دور نظام الدفع الإلكترونية في تحسين المعاملات المصرفية، دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجيستار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، 2011،ص 158 و 159 .

تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية التي تستعمل شبكة الاتصالات (PAC-DZ) شبكة إرسال المعطيات.

2. **أهدافها**: تهدف شركة SATIM من خلال إنشاء الشبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة.
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة. و فيما يتعلق بأمن المعلومات فإن الشبكة تقوم بـ:

- الاحتياط لجميع أنشطة شبكة النقديات.
- ضمان تبادل أمن للمعلومات.
- مكافحة عمليات الغش (من خلال الاعتراض على الخط، قائمة البطاقات المرفوضة).

3. **متطلبات الانضمام إلى الشبكة**: يتطلب الانضمام إلى الشبكة توفر بعض الشروط منها:

- إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك.
- إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة
- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة (تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال.(

- بعد الانضمام إلى الشبكة تقوم (SATIM) باتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام الفعلي للشبكة وتوفر عدة خيارات:
- اقتناء الموزعات من قبل البنك مع احترام المقاييس المحددة من قبلSATIM
- استئجارها من قبلSATIM
- شرائها وتركيبها دون الربط بشبكة DZpas من خلال الخطوط المتخصصة[1]

المبحث الثاني : بطاقات الدفع الإلكترونية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري

المطلب الأول : تجربة القرض الشعبي الجزائري مع بطاقات الدفع الإلكترونية

في إطار مشروع تحديث وتطوير وسائل الدفع الذي تم فرضه من قبل وزارة المالية والذي أصبح واجبا الشروع في تطبيقه في الوقت الحاضر للحاق بركب العصرنة وكذا مواكبة باقي الدول خاصة المجاورة منها، مر إنطلاق التعاملات البيبنكية الخاصة بعمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية في القرض الشعبي الجزائر بمرحلتين نتعرض لهما فيما يلي:

أولا :المرحلة التجريبية : المرحلة التجريبية انطلقت في أول أفريل 2005 ،واقتصرت هذه المرحلة على القيام بالتعامل بهذا النوع من البطاقات في الجزائر العاصمة فقط، كان مقررا أن تدوم مدة 06 أشهر، والهدف منها القيام بإدماج 200 تاجر عن طريق تزويدهم بنهائيات الدفع الإلكترونية TPE ،وكذا إصدار حوالي 30000 بطاقة من قبل البنوك المشاركة في العملية، وحدد لهذه المرحلة .

كما أن المرحلة التجريبية سمحت بمعرفة مدى فعالية الوسائل التقنية والتنظيمية المعمول بها في الشبكة البيبنكية بشكل عام، وداخل كل مؤسسة على حدى بشكل خاص، وبالتالي تصحيح كل النقائص لتجاوز كل العقبات عند المرور إلى

1 زهير واوش، مرجع سابق: ص 160

مرحلة الإنتشار الكلي عبر كامل التراب الوطني .إن الأهداف المسطرة قد تم تحقيقها، والإجراءات الأمنية والتقنية والتنظيمية وتأمين عمليات الدفع والسحب أثبتت فعاليتها، وبالتالي الوزارة المنتدبة للإصلاح المالي اعترفت بالبطاقة البيبنكية كوسيلة دفع ليبدأ التعامل بها في الجزائر

ثانيا: معطيات حول المرحلة التجريبية على مستوى القرض الشعبي الجزائري

مما تجدر الإشارة إليه هو أن المرحلة التجريبية ورغم ما كان مقررا حول مدتها 06 أشهر، إلا أنها في القرض الشعبي الجزائري قد دامت 09 أشهر، أي إلى غاية جانفي 2006 ،وهذا على عكس البنوك الأخرى التي استمرت فيها إلى غاية 15 أكتوبر 2007 ،حيث تقرر رسميا البدء في عملية التوسع ونشر إصدار البطاقات إلى باقي ولايات الوطن، وهذا راجع إلى التجربة والخبرة التي تكتسبها CPA في مجال النقد الآلي من خلال تعاملها مع أهم الشبكات النقدية الدولية VISA و Mastercardوكذا إلى الأهمية البالغة التي يوليها هذا البنك لمثل هذه المنتجات والخدمات البنكية.

وفيما يلي سنتعرض إلى أهم ما تم تحقيقه في القرض الشعبي الجزائري خلال هذه المرحلة:

1- عند الانطلاق الرسمي لهذه المرحلة أي في 01 أفريل 2005 ، إقتصرت البطاقات الصادرة على مجموعة من أفراد القرض الشعبي الجزائري حيث تمثلت في 13 بطاقة بيبنكية، وهذا لغرض قيامهم مجموعة من عمليات السحب عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري أو بالبنوك الأخرى، وكذا القيام بعمليات دفع مقابل مشتريات من عند مجموعة معينة من التجار الذين تم تزويدهم بنهائيات الدفع الإلكترونية، وبالتالي ملاحظة واتباع مسار العمليات على مستوى SATIM ثم على مستوى البنوك المشاركة في العمليات التي تم القيام بها، ثم على مستوى CPA ، وملاحظة مدى احترام مواعيد نقل المعلومات المحاسباتية وكذا العمليات التي تتم على مستوى

حسابات الزبائن من خصم قيم العمليات وكذا العمولات، وفقا لما تم تحديده في الشروط العامة المتعلقة بالبطاقة البنكية[1]

2- وقد دامت هذه العملية السابقة مدة ثلاثة 03 أشهر، ليبدأ في شهر جويلية من نفس السنة في تلقي طلبات الحصول على البطاقات البيبنكية CIB من قبل الزبائن الذين يقومون بملء طلب الحصول على البطاقة، ، وإيداعها في وكالته البنكية لتقوم هذه الأخيرة بمراقبة مدى صحة المعلومات وإبداء الرأي حول قابلية منح الزبون هذه البطاقة أو الرفض.

بعد ذلك يتم إرسال الطلبات إلى المديرية النقدية، أين يتم إعادة مراقبة الطلبات ثم جعلها في شكل ملفات إلكترونية ليتم إرسالها إلى SATIM ،أين يتم إستغلال هذه المعلومات لتستعمل في إصدار البطاقات وتظهيرها .عند الإنتهاء من عمليات تظهير البطاقات يتم إرسالها إلى المديرية النقدية، حيث يتم توزيعها حسب الوكالات البنكية وإرسالها، وبعد تلقي وصول تلقي البطاقات يتم إرسال الأظرفة التي تحتوي على الرموز السرية لكل بطاقة.

يتم منح هذه البطاقات للأشخاص الذين لهم حسابات لدى البنك أو أيضا يمكن لصاحب الحساب أن يخول لشخص ما أن يستعمل بطاقة بنكية من خلال حسابه البنكي، ويتم إستهداف الفئات التالية من مالكي حسابات بنكية لدى CPA : مسيري المؤسسات، موظفي البنك، أجراء المؤسسات العمومية والخاصة أو الهيئات العمومية التي لها حسابات لدى القرض الشعبي الجزائري، أصحاب الأعمال الحرة .، التجار، أصحاب بطاقات Cash/CPA سابقا وبطاقاتVISA/CPA .

1 بورزق إبراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد االي البيبنكي ، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،2008،ص 171

ثالثا : مرحلة التوسع والإنتشار

بداية من شهر جانفي 2006 ، وبعد تقييم المرحلة التجريبية والقيام بالتعديلات اللازمة وتصحيح النقائص التي تمت ملاحظتها بعد الندوات واللقاءات التي نظمتها المديرية النقدية مع الوكالات التي شاركت في المرحلة التجريبية، قرر القرض الشعبي الجزائري الإنطلاق في إصدار البطاقات لباقي الوكالات البنكية التابعة له عبر كامل التراب الوطني بعدما كان مقتصرا خلال المرحلة التجريبية على وكالات الجزائر العاصمة فقط، وذلك بعدما تم الإتفاق مع SATIM حول عدم إمكانية انتظار البنوك الأخرى نظرا للتأخر الملحوظ الذي سجلته هذه الأخيرة في هذا المجال، ويعتبر القرض الشعبي الجزائري وبريد الجزائر الوحيدين اللذين انطلقا في عملية التوسع خلال سنة 2006. ومن أجل إنجاح العملية قام القرض الشعبي الجزائري بتسطير إستراتيجية تجارية للتحضير لمواجهة المنافسة التي سيواجهها البنك خاصة مع بريد الجزائر، وتتمثل هذه الإستراتيجية في تحديد أهداف إصدار البطاقات سواء الوطنية أو الدولية أو أيضا في مجال إقتناء نهائيات الدفع الإلكترونية TPE والموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB،والجديد هو الإنطلاق في وضع الموزعات الآلية للأوراق النقدية الخاصة بالبطاقات الدولية VISA في سنة 2007

رابعا : التعاملات بالبطاقات البنكية خلال مرحلة التوسع والانتشار

أما فيما يخص التعاملات التي تم القيام بها بواسطة البطاقات البيبنكية، سواء من خلال عمليات السحب من الشبابيك الآلية أو الموزعات الآلية للسحب أو أيضا عبر عمليات الدفع على مستوى التجار ونقاط قبول الدفع بالبطاقة البيبنكية CIB ،فهي تحقق تطورا ملحوظا من سنة لأخرى، وهذا راجع أساسا إلى قدرة المواطن الجزائري على التأقلم وقبول التطور والتفتح على التكنولوجيا الجديدة (وهو ما تم ملاحظته أيضا في مجال سوق الإتصالات اللاسلكية)، حيث أن التعاملات بالبطاقة تضاعفت منذ الإنطلاق في عملية التوسع إلى باقي ولايات الوطن وخاصة منذ إقتناء الشبابيك الآلية للبنوك سنة 2007 ،وتزويد أهم وكالات القرض الشعبي الجزائري بهذه الآلات لتصبح 80

وكالة من الـ 132 وكالة للقرض الشعبي الجزائري مزودة بشبابيك السحب الآليGAB ، ونجد أن أكبر نسبة من التعاملات بالبطاقة تتم من خلال عمليات السحب دون عمليات الدفع، وهذا راجع لتوجه حامل البطاقة الجزائري كونه في بداية تعامله بالبطاقة، وبالتالي فهو يثق بالسيولة أكثر من البطاقة ويفضل دفع مقابل مشترياته نقدا، وأيضا لعامل آخر هو قلة التجار الذين يحوزون على خدمة قبول الدفع بالبطاقة البنكية خاصة في الولايات الداخلية، لحداثة العملية (انطلقت نهاية 2007 أي ابتداءا من شهر أكتوبر [1]).

المطلب الثاني : بطاقات الدفع الإلكترونية المصدرة من القرض الشعبي الجزائري

الفرع الأول: أنواع بطاقات الدفع الإلكترونية بالقرض الشعبي الجزائري

يصدر بنك القرض الشعبي الجزائري نوعين من بطاقات السحب و الدفع و التحويل وهي :

أولا. بطاقات CIB/CPA

1. **بطاقة CIB CLASSIQUE:** (أنظر الملحق رقم 01) هي بطاقة دفع ثمن المشتريات والخدمات على محطات الدفع الإلكترونية (EPTs) ، المثبتة على مستوى محلات التجار للتعرف على التجار الذين يقبلون الدفع عن طريق بطاقة CIB ، ما عليك سوى تحديد (الملصق) المعروض على نوافذهم. كما انها تسمح بالسحب من جميع موزعات النقد الآلي (ATMs) المتصلة بشبكة CIB الإلكترونية المصرفية بين البنوك.

أ- مزايا ب طاقة CIB CLASSIAUE:

- سهلة الاستخدام .
- تسمح بالسحب والدفع 24/24 ساعة و 7/7 أيام.
- يضمن الأمن المحسن (البطاقة الذكية).

[1] بورزق إبراهيم فوزي، مرجع سابق ،ص 1721

- توفير الوقت.

ب- كيفية دفع ثمن المشتريات باستخدام بطاقة CIB:

- تقديم البطاقة من قبل العميل في مكتب النقد.
- يدقق التاجر في كمية مشترياتك.
- أدخال البطاقة في فتحة جهاز TPE.
- أدخال رقم التعريف الشخصي على لوحة المفاتيح TPE.
- يمنحك التاجر في نهاية العملية بطاقتك .

ت- صلاحية و استبدال و إعادة اصدار رمز PIN الخاص ببطاقة CIB

البطاقة صالحة لمدة عامين ، وتجديدها يتم تلقائيا، الا في حالة الإلغاء من قبل البنك الذي يتعامل معه صاحب البطاقة. كما ان هناك إمكانية استبدال البطاقة في حالة السرقة او الضياع او التلف اما إعادة اصدار الرمز السري PIN يكون بصفة استثنائية في حالة نسيانه.

2. **بطاقة CIB GOLD:** (أنظر الملحق رقم 02) هذه البطاقة مشابهة للبطاقة السابقة لكنها تتميز بكونها موجهة للتجار المالكين لحساب بنكي برصيد لا يمكن ان يقل علن 500000 دج

- **مزايا بطاقة CIB GOLD:**

- سهولة و يسر التعامل بها بامان وضمان الدفع بها وطنيا ودوليا.
- الحصول على العلاوات كمحفز لاستخدام هذه البطاقة.
- فترة السماح تقدر بشهر واحد ، بزيادة 5 بالمئة في السنة .

3. **بطاقة CIB CORPORATE:** (أنظر الملحق رقم 03)

هي بطاقة الكترونية تصدر لفائدة الشركات و المهنيين لتغطية نفقاتهم على المستوى المحلي ، و يمكن لصاحب البطاقة ان يفوض شخصا طبيعيا ينوبه في كافة العمليات التي تتم بالبطاقة. و يظهر على وجه البطاقة اسم الشركة او مهنة صاحبها . و تقدم عدة خدمات أهمها الدفع عبر الانترنت لتجار الويب .

فترة صاحية البطاقة لمدة ثاثة سنوات تجدد تلقائيا و يتم السحب و الدفع وفق الحدود التالية :

- سقف السحب اليومي : 50.000 دج
- سقف الدفع باستخدام شبكة الانترنت ابتداءا من 10.000 الى 300.000 دج

4. بطاقة CIB CORPORATE PLUS (أنظر الملحق رقم 04)

هي بطاقات مصرفية للاستخدام المحلي ، تصدر للشركات والمهنيين لتغطية نفقاتهم المختلفة مدعومة بحسابات: المحترفون الشركات الكبيرة ، الكيانات العامة ، و حامل بطاقة الأعمال الشخص الطبيعي "المفوض أو المفوض" من قبل الشركة التي تملك حساب بالبنك ، و تتميز بسقفها الأكبر للسحب و الدفع كما يلي :

- سقف السحب من 50000 الى 80000 دج
- سحب الدفع من 300000 الى 999999 دج

ثانيا: بطاقات CPA/VISA:

1. بطاقة VISA CLASSIQUE : (أنظر الملحق رقم 05)

تتميز بطاقات فيزا كلاسيك الصادرة عن القرض الشعبي الجزائري بإمكانية استخدامها في أي مكان في العالم ، وتبلغ تكلفة التشغيل السنوي للبطاقة 6000 دج علما انها صالحة لمدة سنتين ، مع إمكانية استخراج نسخة ثانية في حالة الضياع .

لهذه البطاقة عدة مزايا كامكانية استخدامها في خارج الوطن ، من خلال سحب الأموال و الدفع من بواسطة جميع أجهزة الصراف الالي و جميع التجار الذين يحملون الشعار .

وفي الجزائر يمكن استخدام البطاقة لدفع أي عملية شراء من التجار الذين يتعاملون بها.

و تتمتع البطاقة بمستويات امان من خلال رمز سري يجب الاحتفاظ به في حالة الضياع او السرقة وعند التبليغ يتم تجميد الحساب لتفادي الاستعمال الغير مشروع.

كما تم تجهيز بطاقة CPA VISA بشريحة إلكترونية تتوافق مع المعايير الدولية ، ، مما يتيح لك الاستفادة من أحدث التقنيات من حيث الأمان

2. **بطاقة VISA GOLD** : (أنظر الملحق رقم 06)

تتميز بطاقة فيزا الذهبية عن الكلاسيكية بتكلفة تشغيلها السنوية التي تقدر بـ 9000 دج ، ويستغرق الحصول عليها حوالى خمسة عشر يوما في المتوسط كما ان مدة صلاحيتها تقدر بسنتين تجدد تلقائيا

تتيح هذه البطاقة لحاملها عديد المزايا كمثل استعمالها عند السفر إلى الخارج ، حيث بالامكان سحب الاموال من جميع أجهزة الصراف الآلي والدفع مع جميع التجار الذين يعرضون الشعار الدولي

و في الجزائر يمكن استخدامها عند الشراء من التجار الموجودين في المنطقة الجمركية و الذين يعرضون الشعار الدولي.

البطاقة محمية بواسطة رمز سري ، و يجب على صاحبها الاحتفاظ بها بعناية. في حالة الضياع أو السرقة ، يجب عليه تقديم اعتراض على الفور ، ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا ، لن تكون هناك معاملات أخرى ممكنة على حسابه.

ثانيا: الشروط الواجب توفرها في طالب بطاقة الدفع الإلكترونية

يسعى بنك القرض الشعبي الجزائري الى تذليل كل العقبات امام طالبي الحصول على البطاقات الإلكترونية و بالتالي الالتحاق بنادي مشغليها و الاستفادة من الخدمات المبتكرة و الحديثة في سبيل تواصل فعال بين البنك و العميل من جهة و بين العميل و محيطه الاقتصادي المحلي و الخارجي من جهة أخرى

و من اجل الحصول على البطاقة يستوجب توفير الشروط الاتية :

- فتح حساب بالعملة الوطنية و العملة الصعبة لدى بنك القرض الشعبي الجزائري
- توفر شرط السن (بلوغ سن 18 للحصول على بطاقة **CPA** و 19 سنة للحصول على بطاقة فيزا visa)
- تقديم الوثائق الإدارية التالية: شهادة ميلاد، شهادة إقامة، صورتان شمسيتان، نسخة عن بطاقة التعريف

- تقديم طلب الحصول على البطاقة
- ملاحظة: يمكن للمواطنين الجزائريين و كذا المقيمين من الدول الأجنبية الاستفادة من هذه الخدمات .[1]

المطلب الثالث: المزايا التي تقدمها بطاقات الدفع الإلكترونية CPA و العراقيل التي تواجهها.

أولا: اهم المزايا التي تقدمها:

- القدرة على السحب من الصراف الالي و تفادي الانتظار في الطوابير
- إمكانية سحب الأموال 24/24 س و 7 / 7 أيام و هو ما لا يمكن لمن لا يملك البطاقة
- تعبئة الحساب الشخصي بالعملة الوطنية او الأجنبية و الاسنفادة بالتالي من الرصيد المعبئ في كل دول العالم المشغلة للصراف الالي لبطاقات VISA CARD
- سهولة الحمل لصغر الحجم و خفة الوزن
- تفادي السرقة و هذا لكونها تحمل عدة مستويات للحماية
- استعمال البطاقة في المشتريات على شبكة الانترنت
- استعمال البطاقة لتسوية الحجوزات في الفنادق في الدول الأجنبية
- تسوية المعاملات التجارية المحلية و الدولية
- تبسيط شرح الخدمات المقدمة من خلال مطويات توضيحية (انظر الملحق 7 و 8)
- ضمان حقوق المتعامل من خلال امضاء عقد رسمي (انظر الملحق 09)

1 https://www.cpa-bank.dz/monetique، 08/09/2019

ثانيا : أهم العقبات التي يواجهها القرض الشعبي الجزائري في تطوير خدمات بطاقات الدفع الإلكترونية

1- أهم العوائق على المستوى الداخلي للبنك :

- عدم وجود عمليات تحفيزية للموظفين الناشطين في تسويق منتجات النقد الآلي.
- عدم وجود في الهيكل التنظيمي للوكالة منصب مكلف بالزبائن رغم أن البنك يقوم بعمليات تكوينية للمكلفين بالزبائن على مستوى الوكالات، بالإضافة لكون هذا المنصب حساس وضروري في الوكالة البنكية
- -عدم وجود متابعة فعالة من قبل مدراء الوكالات البنكية وكذا المكلفين بتسيير الموزعات الآلية أو الشبابيك الآلية للسحب لهذه الآلات، واعتبارها كعمل إضافي لا كوظيفة بنكية في حد ذاتها.
- معاناة جل الوكالات من مشكل التزويد بأوراق نقدية ذات حالة جيدة مخصصة للموزعات الآلية مما يؤدي إلى تعطلات متكررة تعود أساسا إلى حالة الأوراق النقدية المستعملة.
- -عدم إستقرار نفس الأشخاص الذين تم تكوينهم حول التعامل بالنقد الآلي في نفس المنصب ، حيث يتم استبدالهم دوما حسب حاجة الوكالة دون الأخذ بعين الإعتبار العمليات التكوينية التي قام بها هؤلاء الموظفين وتخصصهم في مجال النقد الآلي.
- عدم توفير كل الإمكانيات اللازمة للقيام بعمليات الإتصال والتواصل بين المكلف بالزبائن والتجار أو حاملي البطاقات سواء من خلال وسائل النقل، وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية أو عبر شبكة الأنترنيت أو البريد.

2- أهم العوائق التي يواجهها القرض الشعبي الجزائري في محيطه

- التعطلات المتكررة للخطوط الهاتفية المتخصصة X25 الخاصة بالموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي تتحكم فيها إتصالات الجزائر.
- صعوبة الإتصال ما بين البنوك وعدم وجود مرونة في التعامل فيما بين المؤسسات البنكية في مجال النقد الآلي، حيث يجب دوما المرور عبر SATIM وبالتالي بطء العملية خاصة في حالة حل المشاكل المستعجلة.
- وجود العديد من المشاكل الخاصة بعمليات السحب التي يقوم بها حاملوا بطاقات القرض الشعبي الجزائري على مستوى الموزعات الآلية للأوراق النقدية لبريد الجزائر، حيث يتم خصم مبالغ العمليات من حسابات الزبائن دون تلقيهم أموالهم من الموزعات (وهدا راجع إلى امتلاك بريد الجزائر نظام نقدي خاص به بعد انسحابه من SATIM).
- ثقل عملية التعويض للزبائن من قبل بريد الجزائر في حالة عدم تلقيهم لأموالهم من الموزعات الآلية، مما يؤدي إلى كثرة إحتجاج حاملي البطاقات وفقدان مصداقية البطاقة والإشهار السلبي للبطاقة البيبنكية.

ثالثا : دور بطاقات الدفع الإلكترونية في تسوية المعاملات الخارجية بالقرض الشعبي الجزائري.

ونجد أن أكبر نسبة من التعاملات بالبطاقة تتم من خلال عمليات السحب دون عمليات الدفع، وهذا راجع لتوجه حامل البطاقة الجزائري كونه في بداية تعامله بالبطاقة، وبالتالي فهو يثق بالسيولة أكثر من البطاقة ويفضل دفع مقابل مشترياته نقدا، وأيضا لعامل آخر هو قلة التجار الذين يحوزون على خدمة قبول الدفع بالبطاقة البنكية خاصة في الولايات الداخلية، لحداثة العملية (انطلقت نهاية 2007 أي إبتداءا من شهر أكتوبر 2007).

أيضا تسقيف المبالغ المالية القابلة للتحويل و الدفع و السحب تعيق كثيرا من أهميتها وتجبر كبار التجار على التعامل مع وسائل الدفع التقليدية التي تعتبر اكثر فاعلية في تسوية معاملاتهم الخارجية والتي تكون بمبالغ مالية معتبرة.

و يمكن حصر العمليات القابلة للتسوية باستخدام بطاقات الدفع و التحويل و السحب الإلكترونية ب:

- استعمال البطاقة في المشتريات على شبكة الانترنت بمبالغ محدودة
- بطاقة CPA CIB ينحصر استعمالها في حدود التراب الوطني و بالتالي هي غير مجدية بالنسبة للمعاملات الخارجية.
- استعمال البطاقة لتسوية الحجوزات في الفنادق في الدول الأجنبية
- تسوية المعاملات التجارية المحلية والدولية البسيطة.
- بطاقات الدفع والسحب و التحويل الإلكترونية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري لا تعتبر الحل لتسوية تعاملات المبالغ الكبيرة الخاصة بكبار التجار و المصدرين و المستوردين.[1]

1 رئيس مكتب البطاقات الإلكترونية، بنك القرض الشعبي الجزائري، تاريخ اجراء المقابلة، 2019/09/08.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التتبع العملي لآليات التتبع العملي لبطاقات الدفع الإلكترونية وآليات عملها بنك القرض الشعبي الجزائري، وحاولنا أن نسقط الجزء النظري على الدراسة التطبيقية وذلك بتتبع آلية عمل بطاقات الدفع والسحب و التحويل في تمويل العمليات المالية ببنك القرض الشعبي الجزائري.

ويعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري الذي أسس بمرسوم رقم36/336 الصادرة في 1966/12/29 وهو بنك تقليدي برأس مال قدره 15مليون دج من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حيث أنه يحتل الصدارة بين البنوك المتواجدة أو الناشطة في الجزائر، سواء كانت عمومية أو خاصة، كما أنه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي، باعتباره أول البنوك التي تعاملت بالبطاقات البنكية الدولية منذ سنة1989.

وفي بحثنا عن مدى مساهمة بطاقات الدفع الإلكترونية في تسوية المعاملات الخارجية على مستوى بنك القرض الشعبي وكالة الوادي خلصنا ان هناك تطور كبير في مجال اعتماد وتفعيل بطاقات الدفع والتحويل والسحب الإلكترونية وتحكم الموظفين المكلفين بها. كذلك خلصنا ان البطاقات المعتمدة بفئتيها الموجهة للمعاملات المحلية (CIB) وكذا الموجهة للمعاملات الخارجية (VISA) فعالة لتسوية المعاملات ذات القيمة المالية المنخفضة الى المتوسطة ولا تكون ذات جدوى بالنسبة للتعاملات ذات القيم المالية الكبيرة.

الخـاتمة

نتيجة للتطور التكنولوجي ظهرت عدة تقنيات حديثة في مجال التعاملات التجارية ، لعلى ابرزها في مجال وسائل الدفع و السحب و التحويل الالكترونية و بالخصوص بطاقات الدفع الالكترونية و التي استطاعت حجز مكان لها في خريطة الوسائل المعتمدة في التحويلات المالية وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف المصارف لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل وبهذا يكونوا قد جسدوا لمفهوم المصارف الإلكترونية فبدأت التوقعات بإختفاء الشيك لتحل محله البطاقات والشيكات الإلكترونية، أما التحويلات المالية فيكفي إرسال أوامرها عبر الكمبيوتر وشبكة الأنترنت، و التوجه نحو تطوير اساليبها و الاعتماد عليها بشكل أوسع في حين ان البعض توجس منها خاصة من الناحيتين الاقتصادية و الأمنية فالوسائل التقليدية كانت و لازالت تحظى بثقة شريحة واسعة و يصعب الانتقال الى وسيلة حديثة دون تطمينات. كما أن الدور الرئيس لبطاقات الدفع الإلكتروني يتمثل في وظيفتها الائتمانية باعتبار أن الجهة المصدر لها تقبل الوفاء بالقيمة للتاجر على أن تقوم باسترداد قيمتها من الحامل.

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لتقنيات عمل بطاقات الدفع الالكترونية لتسوية المعاملات الخارجية للإجابة على المشكلة الرئيسية التي تناولت مدى مساهمة بطاقات الدفع الإلكترونية في تسوية المعاملات وكاختبار لفرضيات الدراسة وجدنا الاتي :

I. نتائج اختبار الفرضيات.

1. اعتمادا على النتائج المتوصل إليها نجد أن بطاقات الدفع الإلكترونية هي وسائل دفع حديثة كبديل للنقد والائتمان وتعطي لحاملها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني من مصدر هذه البطاقة وكذلك الوفاء بقيمة مشترياته من سلع وخدمات ، ولكن تختلف نوعية هذه الخدمات من بطاقة الى اخرى, وهذا ما أثبت صحة **الفرضية الأولى**.

2. وجدنا أيضا أن بطاقات الدفع الإلكترونية تعتمد بشكل كلي على تقنيات حديثة معتمدة على تكنولوجيا الاعلام والاتصال تمكن المتعاملين من دفع وتحويل الأموال عن طريق موزعات آلية وباستخدام الأنترنت وتنهي العديد من مشاكل الطرق التقليدية للدفع كالتكلفة و الوقت وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثانية**.
3. من خلال دراستنا لموضوع آليات تمويل التجارة الخارجية في بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، وجدنا ان الإجراءات التي تشترط للحصول على خدمات البطاقة يسيرة وعند التحصل على بطاقات الدفع الالكتروني يمكن اجراء المعاملات الخارجية من خلال سهولة التحويل والدفع المالي لتسوية الالتزامات المالية المختلفة عبر العالم و هذا عبر نوع من البطاقات التي يصدرها القرض الشعبي الجزائري وهي بطاقات فيزا VISA. و وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثالثة**.
4. **الفرضية الرابعة** صحيحة حيث تبين عند دراستنا لحالة القرض الشعبي الجزائري كعينة على البنوك التجارية الجزائرية وجدنا انه اقتحم مجال تكنولوجيا بطاقات الدفع الالكتروني لكونه اول بنك يصدر بطاقات الدفع وهذا سنة 1989 واستمر اهتمامه بهذا النوع من وسائل الدفع ويسعى لتطوير التقنيات و كذا تكوين العنصر البشري المشرف عليها؛ لكن مع بقاء عدة مشاكل تقنية تعيق الاستغلال الحسن لهذه التقنيات.

II. نتائج الدراسة:

1. بطاقات الدفع الالكترونية هي وسيلة لتسوية المعاملات التجارية الكترونيا، بحيث تكون هذه الوسيلة مقبولة لدى الطرفين و تنقل بموجبها المبالغ المالية من المشتري الى البائع و تحقق الربحية والسيولة والأمان والرضى لكل الأطراف المتعاملة بها.
2. ما يميز التعامل ببطاقات الدفع الالكترونية كونها متاحة في كافة الأوقات و الظروف ما يتناسب مع الطبيعة الكونية للانترنت و ما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية مع اختلاف التوقيت من بلد لاخر ، فا يمكن في ظل هذا التطور.
3. تتنوع بطاقات الدفع الالكتروني لكنها تشترك في خصائص السرعة في أداء المهام و مستويات الأمان العالية و القدرة على استعمالها في كافة دول العالم كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات CPA VISA.
4. بالرغم من كل هذه المزايا توجد أيضا مجموعة من مخاطر التعامل ببطاقات الدفع الالكترونية كمخاطر الائتمان واالمخاطر التشغيلية و المخاطر القانونية و غيرها مما يلزم العميل على الاطلاع على شروط استخدامها

5. القرض الشعبي من اهم البنوك على المستوى الوطني اهتماما ببطاقات الدفع الالكترونية من خلال اصدار عديد البطاقات و تشجيع أصحاب الحسابات على طلب بطاقاتهم كما لا يخفى ان CPAاول بنك اعتمد بطاقات الدفع الالكترونية الدولية في الجزائر.
6. أصبحت اليوم هذه شركة SATIM، متعاملا ذا شأن في القطاع المالي المتخصص في ترقية الخدمات المتعلقة بالتحديث والتنميط والصفقات النقدية الإلكترونية بين البنوك.
7. يصدر القرض الشعبي الجزائري نوعين من البطاقات وهما CPA/CIB موجهة أساسا للتعامل المحلي وبطاقات CPA/VISA موجهة أساسا للتعامل الدولي
8. مشكل تصقيف المبالغ القابلة للتحويل و السحب و الدفع يعيق استغلالها من قبل كبار التجار
9. المشاكل التقنية مازالت قائمة رغم كل الجهود المبذولة في سبيل تحديث الأجهزة وتكوين الكوادر البشرية
10. مشكلة الثقة في وسائل الدفع الحديثة من قبل المتعاملين يبقى بارزا وبكثرا خاصة مع بقاء مستويات التعامل بوسائل الدفع التقليدية اكبر بكثير من نظيرتها الحديثة .

III. التوصيات والاقتراحات.

1. ضرورة قيام المؤسسات المالية والبنوك المصدرة لبطاقات الدفع الإلكتروني، والشركات التجارية التي تتعامل بها بتدريب العاملين فيها على اخر المستجدات في مجال التجارة الالكترونية.
2. ضرورة تطوير البنية التحتية التي تقوم عليها التجارة الالكترونية كالتسديد و السحب و التحويل ببطاقات الدفع الالكتروني و كذا توفير أجهزة الدفع في المرافق العمومية و الخاصة لتكون بذلك بطاقات الدفع اكثر فعالية.
3. رفع سقف المبالغ الممكنة في عمليات التحويل المالي وهذا لا يكون الا بعد تعديل التشريعات المحددة للمبالغ التي لا تكفي لتسوية المعاملات الخارجية.
4. تشجيع التجار على تعميم استعمال بطاقات الدفع الالكتروني في تسديد المشتريات على مستوى محلاتهم خاصة في المراكز التجارية الكبرى والفنادق.
5. إقامة ندوات للفئات الشغيلة للتعريف بنوعية الخدمات التي يستفيدون منها حل حملهم لبطاقات الدفع الالكتروني

IV. آفاق الدراسة.

من خلال دراستنا لموضوع تقنيات عمل بطاقات الدفع الالكترونية لتسوية المعاملات الخارجية يتضح مدى صعوبة معالجته كونه موضوع جديد. ولم يتم تناوله بكثرة من طرف الباحثين وخاصة في الجزائر. ويرجع السبب ذلك إلى عدم توفير معلومات والمراجع الكافية التي تسمح بدراسته بشكل أفضل. ومن هنا يمكن القول أنه يبقى موضوعنا مفتوح أمام الباحثين للتعمق فيه أكثر. خاصة ما تتعلق بالبحث في تفعيل آليات صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على المشاركات والاستثمارات بدل الاعتماد على التمويلات المعتمدة على عقود البيوع وخاصة عقد المرابحة للآمر بالشراء.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب :

1) أبو سليمان إبراهيم عبد الوهاب : البطاقات البنكية – الإقراضية و السحب المباشر من الرصيد، دار القلم دمشق ، 1998.

2) إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2007.

3) جلال عايدة الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن،2008.

4) جميل عبد الباقي الصغير ، القانون الجنائي و التكنولوجية الحديثة ، الكتاب الأول، 2012.

5) حجازي بيومي عبد الفتاح ، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية الجزء الأول الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002.

6) حسين محمد الشلبي، مهند فايز الدويكات، التزوير والاحتيال بالبطاقات، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009.

7) حسين محمد الشلبي، مهند فايز الدويكات، التزوير والاحتيال بالبطاقات الطبعة الأولى مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.

8) سعودي محمد توفيق : بطاقات الائتمان – الطبعة الأولى – دار الأمين للطباعة – مصر– 2001

9) عادل احمد جشيش ، "اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي : دراسة للمباديء الحاكمة لاقتاديات اللنقود و البنوك و الائتمان " دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004.

10) عبد الكريم الردايدة ، جرائم بطاقات الائتمان دراسة تطبيقية ميدانية ، ط 1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013.

11) محد حمدان الجهني ، المسؤولية المدنية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني ، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2010.

12) محمد أمين الرومى ،لتعاقد الالكتروني عبر الانترنت – الطبعة الأولى ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية،2004.

13) محمد حسين منصور :المسؤولية الالكترونية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – 2003.

14) مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة،2001.

15) ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العبد اللات ، الصيرفة الالكترونية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ،2007.

16) نسرين عبد الحميد نبيه، لجانب الالكترونى للقانون التجارى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2008.

17) وفيق شنبور :أدوات الدفع الالكترونية بطاقات الوفاء، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان،2002 .

الأطروحات والمذكرات:

18) بلوم مريم، دراسة مقارنة لصيغة التمويل بالاعتماد المستندي بين البنك التقليدي و البنك الإسلامي، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي،2015.

19) بورزق إبراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد االي البيبنكي ، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،2008.

20) حميزي سيد أحمد: تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002.

21) زهير زاوش،دور نظام الدفع الإلكترونية في تحسين المعاملات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، 2011.

22) عبد الرحيم وهيبة، احلال وسائل الدفع المصرفية بالإلكترونية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة الماجيستير نقود ومالية –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 2006.

23) فتحي شوكت مصطفى عرفات، بطاقة الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لنيل درجة الماجستير في الفقه والتشريع الإسلامي، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين2007 .

24) فيروز قطاف، التسويق البنكي بين النظرية و التطبيق، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري–وكالة بسكرة، رسالة ماجيستر، غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.

25) لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

26) منصور علي محمد القضاة، بطاقة الائتمان (الاعتماد) وتطبيقاتها المصرفية، البنك الإسلامي الأردني، دراسة تطبيقية، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، قسم الفقه والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، أربد– الأردن،1998 .

27) ميهوب سماح، الإتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

28) نور الدين جليد، تطوير وسائل الدفع المصرفية فى ظل التجارة الإلكترونية حالة الجزائر 2005–2010 أطروحة دكتورة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نقود ومالية الجزائر 2010.

الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

29) بد الله غالم، آيات الله مولحسان :آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 12 و 13 نوفمبر 2005.

30) طيبة عبد العزيز، مرايحي محمد،تسير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 11 و 12 مارس 2008.

31) عبد الغني ربوح، نور الدين الأفاق عزدة :تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق – مؤتمر دولي علمي حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 8 و 9 مارس، 2008.

32) عبد الهادى النجار: النقود المصرفية وآلية تداولها، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت ، 10 و 11 افريل، 2002.

33) مصيطفى عبد اللطيف وآخرون :الصيرفة الالكترونية وآفاقها في الدول العربية، الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، يوم 6 و 7 مارس2004 .

34) معريف عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر ، مؤتمر دولي علمي حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 8 و 9 مارس، 2008.

المجلات :

35) ابراهيم بختي، الانترنت في الجزائر مجلة الباحث دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة – العدد الأول 2002.

المقابلات الشفوية :

36) مقابلة مع السيد رئيس مكتب البطاقات الالكترونية وكالة الوادي

المواقع الإلكترونية :

37) www. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/carte. LE 08/09/2019

الملاحـق

الملحق رقم (01): نموذج لبطاقة CPA CIB CLASSIQUE

المصدر: الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم (02): نموذج لبطاقة CPA CIB GOLD

المصدر: الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم (03): نموذج لبطاقة CPA CIB CORPORATE

المصدر: الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم (04): نموذج لبطاقة CPA CIB CIB CORPORATE PLUS

المصدر: الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم (05): نموذج لبطاقة CPA VISA

المصدر: الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم (06): نموذج لبطاقة CPA VISA GOLD

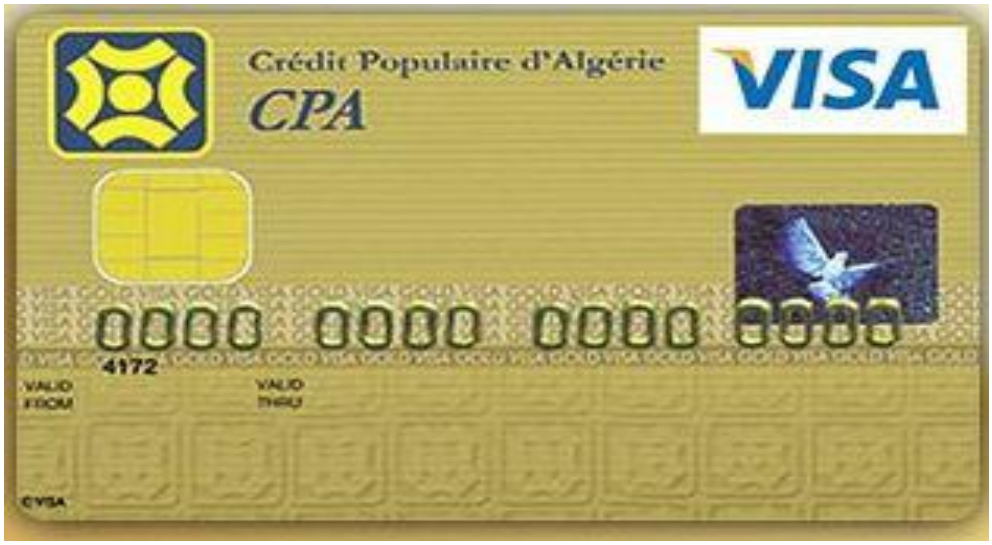

المصدر: الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري.

الملحق رقم (07): مطوية توضيحية لبطاقة CPA CIB CORPORATE

Corpor@te

IL S'AGIT D'UNE CARTE INTERBANCAIRE À USAGE DOMESTIQUE ÉMISE À L'ATTENTION DES ENTREPRISES ET PROFESSIONNELS POUR COUVRIR LEURS DIFFÉRENTES DÉPENSES.

LA CARTE Corpor@te

- Est une carte adossée à des comptes de professionnels, d'entreprises et d'entités publiques.
- Elle est dotée :
  - D'un code confidentiel pour les opérations de retrait et de paiement.
  - Ainsi que d'un mot de passe pour le paiement en ligne.
- Le porteur de la carte est une personne physique mandatée par le titulaire du compte (entreprise).
- Il est possible d'adosser plusieurs cartes au même compte.

LES AVANTAGES DE LA CARTE

- Disponibilité de son argent 24/7.
- Carte sécurisée.
- Moyen idéal pour le règlement des dépenses professionnelles.

LES SERVICES ADOSSÉS À LA CARTE

- Paiement auprès de commerçants dotés de TPE (Terminal de Paiement Electronique).
- Retrait auprès de DAB/GAB.
- Le paiement en ligne auprès des web-marchands affiliés au Réseau Monétique Interbancaire.

LA DURÉE DE VALIDITÉ DE LA CARTE

Elle est de trois (03) années, renouvelable par tacite reconduction.

LES PLAFONDS DE RETRAIT ET DE PAIEMENT

Ils sont définis par le client dans la limite des plafonds «mensuels».

La carte Corpor@te autorise de généreux retraits ou règlements de dépenses sur l'ensemble du territoire national.

الملحق رقم (08): مطوية توضيحية لبطاقة CPA CIB CIB CORPORATE PLUS

Corpor@te+

IL S'AGIT D'UNE CARTE INTERBANCAIRE À USAGE DOMESTIQUE ÉMISE À L'ATTENTION DES ENTREPRISES ET PROFESSIONNELS POUR COUVRIR LEURS DIFFÉRENTES DÉPENSES.

LA CARTE Corpor@te+

- Est une carte adossée à des comptes de professionnels, d'entreprises et d'entités publiques.
- Elle est dotée :
  - D'un code confidentiel pour les opérations de retrait et de paiement.
  - Ainsi que d'un mot de passe pour le paiement en ligne.
- Le porteur de la carte est une personne physique mandatée par le titulaire du compte (entreprise).
- Il est possible d'adosser plusieurs cartes au même compte.

LES AVANTAGES DE LA CARTE

- Disponibilité de son argent 24/7.
- Carte sécurisée.
- Moyen idéal pour le règlement des dépenses professionnelles.

LES SERVICES ADOSSÉS À LA CARTE

- Paiement auprès de commerçants dotés de TPE (Terminal de Paiement Electronique).
- Retrait auprès de DAB/GAB.
- Le paiement en ligne auprès des web-marchands affiliés au Réseau Monétique Interbancaire.

LA DURÉE DE VALIDITÉ DE LA CARTE

Elle est de trois (03) années, renouvelable par tacite reconduction.

LES PLAFONDS DE RETRAIT ET DE PAIEMENT

Ils sont définis par le client dans la limite des plafonds «mensuels».

La carte Corpor@te+ vous permet de faire des retraits ou de régler des dépenses en Algérie à des hauteurs bien plus importantes qu'avec une carte Corporate classique.
Les plafonds sont modulables, selon les besoins, auprès d'un conseiller.

الملحق رقم (09): نموذج قعد لبطاقة CPA/CIB CORPORATE

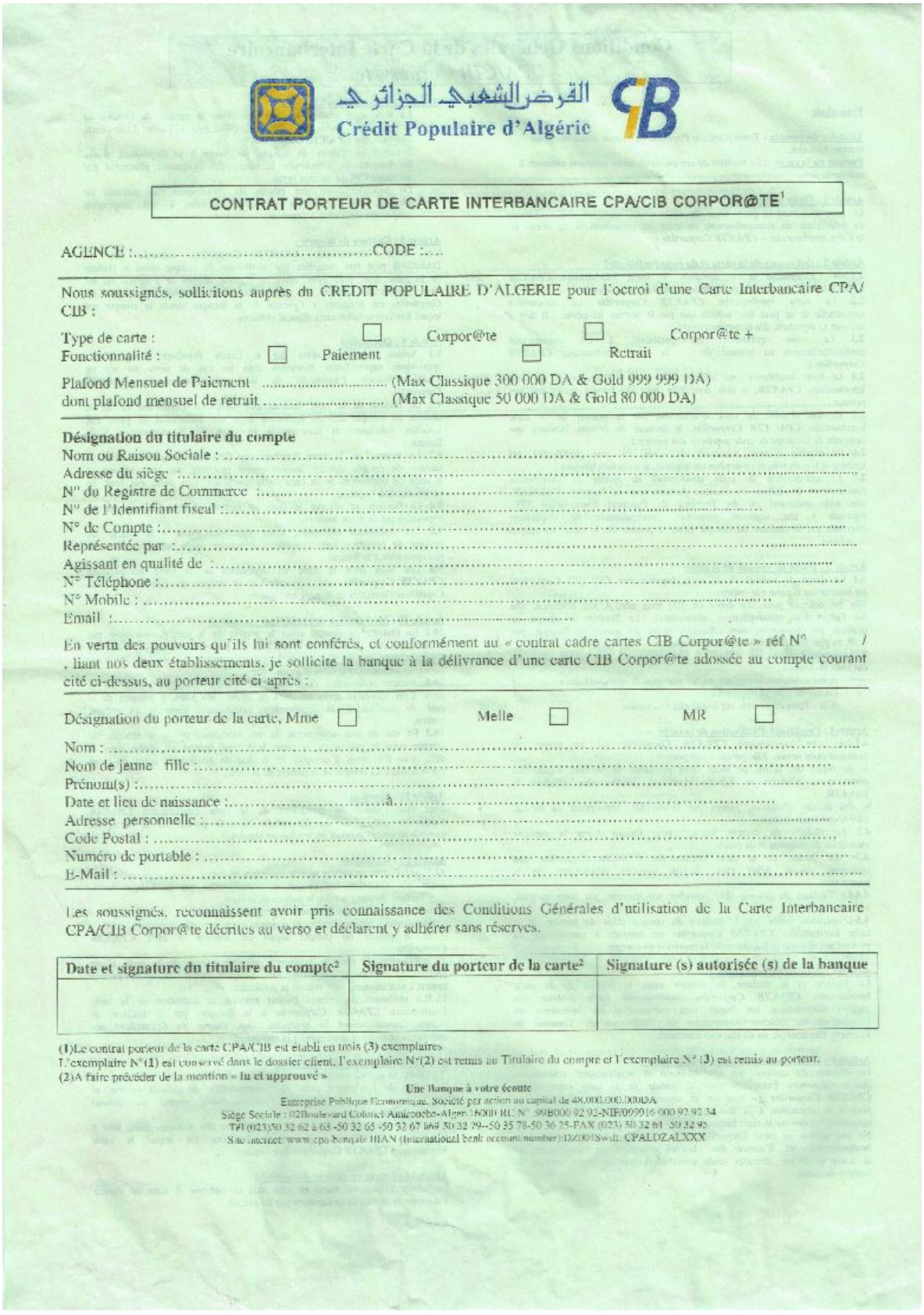

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

CONTRAT PORTEUR DE CARTE INTERBANCAIRE CPA/CIB CORPOR@TE[1]

AGENCE :.....CODE :....

Nous soussignés, sollicitons auprès du CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE pour l'octroi d'une Carte Interbancaire CPA/CIB :

Type de carte : ☐ Corpor@te ☐ Corpor@te +
Fonctionnalité : ☐ Paiement ☐ Retrait

Plafond Mensuel de Paiement ..... (Max Classique 300 000 DA & Gold 999 999 DA)
dont plafond mensuel de retrait ..... (Max Classique 50 000 DA & Gold 80 000 DA)

Désignation du titulaire du compte
Nom ou Raison Sociale : .....
Adresse du siège :.....
N° du Registre de Commerce :.....
N° de l'Identifiant fiscal :.....
N° de Compte :.....
Représentée par :.....
Agissant en qualité de :.....
N° Téléphone :.....
N° Mobile : .....
Email :.....

En vertu des pouvoirs qu'ils lui sont conférés, et conformément au « contrat cadre cartes CIB Corpor@te » réf N° / , liant nos deux établissements, je sollicite la banque à la délivrance d'une carte CIB Corpor@te adossée au compte courant cité ci-dessus, au porteur cité ci-après :

Désignation du porteur de la carte, Mme ☐ Melle ☐ MR ☐

Nom : .....
Nom de jeune fille :.....
Prénom(s) :.....
Date et lieu de naissance :.....à.....
Adresse personnelle :.....
Code Postal : .....
Numéro de portable : .....
E-Mail : .....

Les soussignés, reconnaissent avoir pris connaissance des Conditions Générales d'utilisation de la Carte Interbancaire CPA/CIB Corpor@te décrites au verso et déclarent y adhérer sans réserves.

Date et signature du titulaire du compte[2]	Signature du porteur de la carte[2]	Signature (s) autorisée (s) de la banque

(1)Le contrat porteur de la carte CPA/CIB est établi en trois (3) exemplaires
L'exemplaire N°(1) est conservé dans le dossier client, l'exemplaire N°(2) est remis au Titulaire du compte et l'exemplaire N° (3) est remis au porteur.
(2)A faire précéder de la mention « lu et approuvé »

Une Banque à votre écoute
Entreprise Publique Economique. Société par action au capital de 48,000,000,000DA
Siège Sociale : 02Boulevard Colonel Amirouche-Alger 16000 RC N° 99B000 92 92-NIF/099916 000 92 92 34
Tél (023)50 32 62 à 63 -50 32 65 -50 32 67 à69 50 32 79--50 35 78-50 36 25-FAX (023) 50 32 61 -50 32 95
Site internet: www.cpa-bank.dz IBAN (International bank account number):DZ00CPASwift: CPALDZALXXX